حكومة اقليم كوردستان – العراق
وزارة التربية
المديرية العامة للمناهج والمطبوعات

الاقتصاد

للصف الحادي عشر الاعدادي الأدبي و التجاري

تاليف
د .محمد سلمان محمد

المراجعة العلمية
د.زكي حسين قادر   عمر علي شريف

الطبعة التاسعة   ٢٠١٥ ميلادي   ٢٧١٥ كوردي   ١٤٣٦ هجري

الاشراف العلمي على الطبع: عبيد خضر فتح الله
تصميم الغلاف: زاگرۆس محمود عرب
الاشراف الفني على الطبع: عثمان پيرداود
ئاري محسن أحمد
التصميم الداخلي: ئالان كريم مولود
إسماعيل مصطفى
التنقيح الفني: فيصل عبد العظيم كريم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

تمشياً مع التغير الذي دب ويدب في مرافق الحياة كافة في اقليم كوردستان نحو حياةٍ افضل، و ثقافةٍ اوسع تواكب التطورات الفكرية العالمية، وضع هذا الكتاب بتكليف من وزارة التربية في اقليم كوردستان - العراق / المديرية العامة للمناهج والمطبوعات .

راعيتُ في اعداد هذا الكتاب ان يكون الفصل الاول منه اعادةً وتطويراً لما طرح من افكار و مواضيع اقتصادية في الصف العاشر الأعدادي الأدبي و التجاري ، وان تكون الفصول الاخرى المؤلفة لهذا الكتاب محتوية للمواضيع التي تناسب هذه المرحلة الدراسية ، هادفاً الى اضافةِ الجديد مما كتب في المجالات المبحوثة بما يتلائم و الاهداف الموضوعة لهذا الغرض، من:

- توسيع مدارك الطلبة الاعزاء وافقهم الفكري في مجال الاقتصاد.

- ما يرغب واضعو السياسة التربوية في الاقليم تحقيقه من تحولات علمية و تربوية، تواكب التغير و التطور المنشودين .فضلاً عن ذلك ليتلاءم مع الجو الفكري السائد عالمياً في مجالات الاقتصاد من التوجه نحو الاقتصاد الحر و ترتيباته من خوصصة القطاع العام والعولمة وآلياتهما.

كل ما تقدم تم وضعه باسلوب متتابع سلس ومتناسق ليتلاءم المستوى العلمي والفكري للطالب. ارجو ان يكون هذا الكتاب باكورة الاعمال التي يضعها ويعدها الكوادر الكورد وان تزخر مدارسنا و تزدان مكتباتنا بثمرة جهودهم، وارجو ان اكون واحداً ممن اسهم في تعزيز التربية والثقافة في كوردستان، ومد مكتباتنا ومدارسنا بنتاجنا العلمي المتناغم و التوالف مع الفكر العالمي.

اخيراً ، اسأل الله العلي القدير التوفيق في المهمة الصعبة التي كلفت بها لانجاز هذا الكتاب، فان اصبتُ و وفقتُ فذلك فضلٌ من ربِ العالمين، وان اخفقتُ فذلك نقصٌ اسأل الله ان يُكمِلنا بفضلهِ.والشكر لمن يقدم اقتراحاً او انتقاداً لما جاء في الكتاب لما فيه من افادة في تطوير الافكار و المواضيع المبحوثة وتجاوز الاخطاء الواردة فيه .

واللهُ المستعانُ، وهو ذو الفضلِ العظيم

المؤلف

الفصل الاول

مـــراجـعـــة عـــامـــة

REVIEW

اولاَ : تعريف علم الاقتصاد، وعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى، واهميته :

١- تعريف علم الاقتصاد : The Defination of Economics

علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية وهو يهتم بشكل رئيس بالطريقة التي يختارها المجتمع لاستخدام موارده المحدودة، والـتي يكـون لهـا اسـتخدامات بديلة في انتاج السلع والخدمات للاستهلاك الحالي والمستقبلي.

قد يتم التساؤل فيما إذا كان الاقتصاد علماً ام فناً ؟ فالعلم يتضمن تراكم وتصنيف وتنظيم المعرفة لاكتشاف المبادىء الاساسية وعمل القوانين . اما الفـن فيشير الى كفاءة أومهارة تنفيذ الواجبات او تطبيق اسلوب مـا . وهكـذا فـان الاقتصاد يهتم بالتطور العلمي للمبادىء الاقتصادية وتطبيقاتها لحل مشكلات الواقع الفعلي . بمعنى ان الاقتصاد هو علم وفن . وان علم الاقتـصاد يتعامـل مع نشاطات المجتمع فانه علم إجتماعي وعلـى علاقـة بـالعلوم الاجتماعيـة والعلوم السلوكية مثل التاريخ وعلم السياسة وعلم النفس وعلم الاجتماع.

ثمة تعريفات عديدة لعلـم الاقتـصاد ، سـيتم التطـرق الى بعـض منهـا . فمـن التعريفات الشائعة التداول، الاتي:

- العلم الذي يدرس توزيع الموارد النادرة بين الاستعمالات والاهداف المختلفة.
- دراسة السلوك الانـساني ضـمن النـشاط الحيـاتي اليـومي للحـصول علـى الحاجات بهدف تحقيق الرفاهية.
- علم يدرس طريقة زيادة الانتاج بهدف تحسين المستوى المعيشي.

التعاريف اعلاه كلُ منها يشير الى شيءٍ معين، الا انها مجتمعة تبين ان علم الاقتصاد:

أ- علم يهتم بالموارد وندرتها، وان تلك الموارد نادرة ولاتلبي كل حاجات البشر، لذا يكون المجتمع مقيداً بتلك الموارد. وان الاقتصاديين يهتمون ببدائل (Alternatives) الاستخدام لتلك الموارد وفي اكتشاف الطرق التي يجد المجتمع خياراته النهائية لاستخدام الموارد المتاحة.

ب- يتيح للافراد ايضاً ان يكون لهم اختياراتهم حول توزيع استخدامات مواردهم . فعليهم اختيار السلع الواجب شراؤها بمدخولاتهم، وكيفية استخدام وقتهم وفراغهم وعدد اطفالهم وغيرها .

ج- يتيح للاقتصاديين الاهتمام بالانظمة الاقتصادية المختلفة، وبدور الحكومة في الاقتصاد في ظل الانظمة المذكورة .

٢- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى:

ان علم الاقتصاد وبما انه علم اجتماعي كما تمت الاشارة الى ذلك اعلاه وكذلك في تطوره اعتمد على العلوم الصرفة. لذلك سيتم التطرق الى علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاتية:

أ – علاقة الاقتصاد بالتاريخ :

ان تاريخ الاحداث الاقتصادية الماضية يبين الطريق امام الباحث الاقتصادي في دراسته للاحداث الاقتصادية المعاصرة . وعند دراسة التاريخ الاقتصادي والاطلاع على تطورات الوقائع الاقتصادية الماضية فانه يتم فهم سير الظواهر الاقتصادية المعاصرة .

ب – علاقة الاقتصاد بعلم السياسة:

السياسة هي فن الحكم. او هي الوسيلة لتنظيم العلاقات بين الدولة ورعاياها (بين الحاكم والمحكومين) . والبعض يرى ان الاقتصاد يجب ان يكون في خدمة السياسة. أي ان الثروة القومية والفعالية الاقتصادية يجب ان تكون في خدمة السلطة. حتى انه اول ما عرف علم الاقتصاد كان يسمى (علم الاقتصاد السياسي) ودمج الاقتصاد بالسياسة هي دلالة واضحة على العلاقة الوثيقة ما بين السياسة و الاقتصاد .

ج – علاقة الاقتصاد بعلم النفس:

الدوافع النفسية الكامنة هي التي تحدد سلوك الانسان . والاقتصادي يهتم بمعرفة سلوك الفرد في الانفاق وفي الاختيار، لذا عليه الاستعانة بعلم النفس من اجل تحليل سلوك الانسان في النشاط الاقتصادي، والتنبوء بسلوكه المستقبلي. فمثلاً ان العوامل النفسية تؤثر في انتاجية العامل وقدرته على المساهمة في الانتاج . بذلك يمكن القول ان هناك تداخل واضح ما بين علم النفس وعلم الاقتصاد .

د – علاقة الاقتصاد بعلم القانون:

الاقتصاد هو اساس المجتمعات البشرية، والقانون هو الاطار التنظيمي لها . فلا بد من القواعد القانونية المتطورة لتنظيم المعاملات المدنية والتجارية والاقتصادية للمحافظة على المصلحة العامة ولمسايرة التقدم الاقتصادي .

التطور الاقتصادي يتطلب التعديل في الاطار القانوني، وكذلك يؤثر القانون في النشاط الاقتصادي . وكلما كانت النصوص القانونية مرنة ساعدت في تلبية حاجات النمو الاقتصادي، وعلى اساس ذلك يتوجب ان يكون المشرع القانوني ملماً بالظروف الاقتصادية العامة وحاجات المجتمع .

هـ – علاقة الاقتصاد بعلم الرياضيات:

زادت اهمية الرياضيات في الاقتصاد المعاصر، بخاصة بعد ان تقدم في استخدام الرياضيات الاقتصادي جون مارينارد كينز الذي اسهم في ادخال الاساليب الرياضية المتطورة في علم الاقتصاد المعاصر . والاهمية المتزايدة للرياضيات في الاقتصاد بظهور المدرسة الرياضية في دراسة القطاعات الاقتصادية الوطنية المعروفة (بالمستخدم المنتج In put – Out put models) وظهور الاقتصاد الرياضي لعرض العلاقات في صورة متغيرات Variables ومعادلات Equations تربط تلك المتغيرات في صياغة Formula رياضية صحيحة و مقبولة .

و – علاقة الاقتصاد بعلم الاحصاء:

ان الاحصاء هو التعبير الرقمي عن البيانات، وان التخطيط الاقتصادي يعتمد بالدرجة الاولى على المعلومات الاحصائية، وان الجداول الاحصائية اساسية في عملية التخطيط. وكذلك التحليل الاقتصادي Analyses لاسيما القياسي يعتمد الى درجة كبيرة على الاحصاء . من هنا يتبين ان هناك علاقة وثيقة بين الاحصاء والاقتصاد .

ز – علاقة الاقتصاد بعلم المحاسبة:

يبحث علم المحاسبة في المفاهيم اللازمة لخلق المعلومات المالية الخاصة بالمشروع. وان خلق المعلومات عبارة عن عملية قياس وتسجيل وتحليل وتلخيص ومن ثم عرض هذه النتائج على المهتمين بها . وان المستفيدين من هذه المعلومات هم ادارة المشروع واصحابه، والموردون، والدولة .

ح – علاقة الاقتصاد بعلم ادارة الاعمال:

الادارة بفروعها ذات علاقة بعلم الاقتصاد . فعلم ادارة الانتاج الذي يهتم بتطبيق المبادئ العلمية للادارة في اعمال الانتاج . وعلم ادارة المبيعات الذي بموجبه تطبق المبادئ العلمية للادارة على اعمال البيع . وعلم التسويق Marketing الذي يشتمل على عدة فروع منها ادارة المبيعات Sells والاعلان Advertising وتجارة المفرد (التجزئة) والجملة . كل هذه العلوم الادارية مرتبطة بصورة مباشرة او غير مباشرة مع علم الاقتصاد، ولم تظهر الحاجة اليها الا مع ظهور الثورة الصناعية وتقدم المجتمعات اقتصادياً.

ط - علاقة الاقتصاد بعلم الاخلاق:

لا يمكن ان يكون علم الاقتصاد بعيداً عن الاخلاق وعلم الاخلاق . فاخلاقيات المهنة هي التي تحكم النشاط الاقتصادي في كل القطاعات . فهناك الكسب المشروع، والكسب غير المشروع من الناحية الاخلاقية . علماً ان علم الاقتصاد قد اصبح مفصولاً عن الاخلاق في الانظمة الاقتصادية الراسمالية، ولا سبيل امام هذه الانظمة للتغلب على المشاكل الاقتصادية التي تواجهها دون العودة الى الجذور الاخلاقية وترسيخ الجانب الاخلاقي في النشاط الاقتصادي .

ثانياً : الفكر الاقتصادي :

منذ ان وجد الانسان على هذه الارض أحس بحقيقتين هامتين وهما:

الاولى: ان حاجاته متعددة .

الثانية: ان الموارد والاموال الموجودة والقادرة على اشباع هذه الحاجات محدودة نسبياً اذا قيست بتلك الحاجات .

وعند ارتباط هاتين الحقيقتين تنشأ المشكلات و الظواهر الاقتصادية . وقد حاول الانسان دائماً ان يفهم القوى التي تحكم هذه الظواهر الاقتصادية وتؤثر فيها . كما حاول الانسان ان يصوغ العلاقة بين هذه القوى والظواهر الاقتصادية التي تخضع لها في شكل قوانين علمية عامة.

يقصد بتاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة التطور الذي لحق الفكر فيما يتعلق بكشف وتحديد القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، وفيما يتعلق بالسياسة الواجب اتباعها في النطاق الاقتصادي، وفيما يتلعق بالنظم الاقتصادية التي يؤخذ بها .

من المهام الرئيسة لعلم الاقتصاد دراسة وتفسير الطرق المختلفة التي يمكن لمجتمع ما ان يجيب فيها على اسئلة "أي" و "كيف" و "لمن" . فالمجتمعات المختلفة منظمة حسب "انظمة اقتصادية مختارة"، و يدرس علم الاقتصاد الآليات المختلفة التي يمكن لمجتمع ما ان يستخدمها لتوزيع موارده المحدودة. وفي هذا الصدد توجد ثلاث طرق رئيسة للانتاج هي: **طريقة الانتاج الراسمالي، وطريقة الانتاج الاشتراكي، وطريقة الانتاج المختلط**، تقوم على معايير متناقضة من:

- حيث ملكية وسائل الانتاج .
- او من حيث دور القوى الاجتماعية والمالية في الانتاج .
- او من حيث التوزيع الاجتماعي للناتج .

وحديثاً ظهرت اشكال اخرى متعددة لطرق الانتاج في اطار علاقات انتاج وروابط على المستوى الدولي، من اهمها المشروع الدولي او متعدد الجنسيات . حيث نجحت طريقة الانتاج الراسمالي (المشروعات متعدية الجنسية) في السيطرة على الانتاج العالمي من خلال حركات رؤوس الاموال الخارجية بحيث اصبح النظام الاقتصادي الخامس، الذي يمثل نوعية جديدة لتقسيم العمل الدولي .

هذه هي النظم الاقتصادية الخمس التي تجد لها مجالاً للتطبيق في الاقتصاد المعاصر، والتركيز سيكون على:

١ – النظام الاقتصادي الرأسمالي: Capitalism Economic System

يتمتع هذا النظام بمجموعة من الخصائص، هي :

ا – الهدف (الربح):

تنبع الغاية في النظام الراسمالي من العقلية الفردية وتقترن بالنواحي السيكولوجية لذاتية الفرد من حيث الرغبة والسعي نحو تحقيق الحد الاقصى من الارباح او الاشباع . بعبارة اخرى تحقيق الكسب النقدي ما دام التعامل في اطار المبادلة النقدية، وان ذلك يتم في ظل المنافسة والحيازة والرشادة الاقتصادية لدى الفرد الاقتصادي، سواء اكان هذا في مرحلة الانتاج، او اذا كان في مرحلة الاستهلاك .

ب– الملكية الخاصة لوسائل الانتاج:

تكون قوى الانتاج المادية مملوكة للافراد (راس المال للراسماليين والمنظمين، والموارد الطبيعية والاولية لاصحابها، والارض للفلاحين، وقوى العمل للعمال). وكل منهم يقدم ما يملكه الى الاخر لاتمام عملية الانتاج مقابل ثمن معين: الفوائد والارباح للراسماليين والمنظمين، اثمان الموارد الطبيعية والاولية لاصحابها، والاجر للعامل . أي ان الاساس القانوني للنظام الراسمالي يتمثل في حق الملكية من جانب، والعلاقات التعاقدية من جانب اخر .

ج– عملية الأنتاج والتوزيع فى النظام الأقتصادى الرأسمالى يعمل بشكل (طبيعى) من خلال ألية الأسعار و عن طريق قوى السوق: لأن (ألية الأسعار) فى السوق الرأسمايى يؤدي الى عملية ارتباط بين (رغبة المستهلكين) و (رغبة المتجين والمستثمرين)لأن عندما يرغب المستهلكين فى

سلعة معينة أو زيادة الأستهلاك هذه السلعة يؤدى هذا بدورة الى أرتفاع ثمن تلك لسلعة وزيادة أنتاج تلك السلعة وزيادة انتاجه فى السوق وزياده سعره أى يظهر نقاط الألتقاء بين العرض والطلب:

رغبة المستهلكين ←—— يمثل الطلب

رغبة المنتجين ←—— يمثل العرض

د – اقتصاد السوق :

عملية الانتاج والتوزيع في النظام الراسمالي تتم بطريقة طبيعية وتلقائية من خلال جهاز (ميكانزم) الثمن و عن طريق قوى السوق. والفكرتان متكاملتان. فالثمن هو الذي يلعب الدور الرئيسي في عملية تخصيص و توزيع الموارد (بشرية و مادية) بين الاستخدامات المختلفة . ولكن هذا الثمن انما يتكون ويقوم بوظائفه من خلال السوق .

٢- النظام الاقتصادي الاشتراكي (الموجه، او المخطط):

Socialist Economic System (Planned or Directed)

تتخذ الحكومة في ظله جميع القرارات المتعلقة بالانتاج وتوزيعه. وفي الاقتصاد الموجه تمتلك الحكومة معظم وسائل الانتاج (الارض وراس المال)، كما تمتلك و توجه عمليات المؤسسات في معظم المنشات، وهي التي توظف العمال وتخبرهم كيف يقومون باعمالهم، وتقرر كيفية تقسيم ناتج المجتمع على مختلف السلع والخدمات. باختصار في الاقتصاد الموجه، تجيب الحكومة على معظم الاسئلة الاقتصادية الرئيسة من خلال ملكيتها للموارد وقدرتها على فرض قراراتها .

٣- النظام الاقتصادي المختلط: Mixed Economic System

هو نظام وسط، يجمع مزايا وايجابيات النظامين الراسمالي والاشتراكي محاولاً تجنب عيوبهما. وقد اختلفت الدول التي اخذت بهذا النظام في مدى الجمع بين خصائص النظامين، فبعض النظم المختلطة اعطت وزناً اكبر لخصائص النظام الراسمالي واخرى اعطت وزناً اكبر لخصائص النظام الاشتراكي، فبذلك تكونت انظمة اقتصادية مختلطة راسمالية الطابع والاتجاه، او انظمة اقتصادية مختلطة اشتراكية الطابع .

ان النشاط الاقتصادي للدولة في الانظمة الاقتصادية المختلطة يتجلى بالوظائف الاتية:

- توفير الاسس القانونية لعمل جهاز السعر .
- المحافظة على المنافسة .
- تكملة وتلطيف عمل جهاز الاسعار .
- السيطرة على البطالة والتضخم الناجمة عن الدورات الاقتصادية .

خصائص الاقتصاد المختلط:

- وجود القطاع العام جنباً الى جنب مع القطاع الخاص .
- وجود التخطيط او التوجيه الحكومي .
- دور الدولة في مراقبة نشاطات القطاع الخاص .
- تامين الدولة لمصالح العمل والعمال ضد البطالة .
- الحد من سيطرة الاحتكارات .

ثالثاً : الانشطة الاقتصادية: Economic Activities

تتمثل الانشطة الاقتصادية في :

- الانتاج: Production

أي عملية التحويل المستمر لقوى الطبيعة المادية غير المؤهلة للاشباع المباشر والتي يحولها العمل الانساني الى سلع وخدمات قابلة لاشباع الحاجات الانسانية، اذن الانتاج بانها عملية خلق المنفعة .

- التوزيع : Distribution

علاقات الانسان مع افراد المجتمع الذي يعيش فيه، والذين يشتركون معه في عملية الانتاج، و ما يترتب على هذه المشاركة من تحقيق التخصص وتقسيم العمل، وتوزيع الناتج الاجتماعي على العناصر المشاركة في النشاط الاقتصادي والتي لم تشارك في هذا الناتج، وكيفية الحصول واستخدام الفائض الاقتصادي في عملية اعادة التوزيع .

- الاستهلاك: Consumption

عملية تخصيص الموارد للاستهلاك الفردي والجماعي واشباع الاحتياجات الانسانية، والدوافع والعوامل السلوكية والجماعية وراء زيادة الانفاق الاستهلاكي .

- التبادل: Exchange

يعني هذا الانتقال الاداري لملكية السلع والخدمات المحصول عليها من النشاط الاقتصادي ومن الامثلة على ذلك التجارة الداخلية والتجارة الخارجية .

▪ عناصر الانتاج: Factors Of Production

تمثل الوسائل التي بواسطتها يؤدي المشروع وظائفه . بعبارة اخرى هي كل شئ يشترك في العملية الانتاجية . وعناصر الانتاج هي:

١- الارض (الموارد الطبيعية) :Land (Natural Resources)

هي جميع الموارد والمصادر الموجودة في الطبيعة، ويشمل عنصر الارض ما في الارض وما عليها من الموارد المادية، وكذلك يشمل الجو المحيط بها (الارض). والارض هي عنصر هام لانها الاساس في الانتاج وعليها تجري عمليات الانتاج .

٢- العمل (الموارد البشرية): Labour (Human Resources)

العمل: نشاط انساني مبذول بوعي وبقصد ويترتب عليه خلق او زيادة المنفعة. او هو نشاط انساني شاق وملزم ومصدر انتاجية المجتمع .

لكي يكون العمل ذا معنىً اقتصادياً يجب توافر العناصر الاتية فيه:

أ- ان يكون الجهد المبذول بشرياً .

ب- ان يكون اختيارياً وليس مفروضاً (كالسخرة) .

ج- ان يكون عن وعي (ليس بهواية او تسلية) .

د- ان يترتب عليه خلق او زيادة المنفعة .

٣- رأس المال: Capital

اداة الانتاج التي لا تستخدم لأغراض الاستهلاك المباشر، وانما المساهمة في انتاج سلع اخرى .

و يمكن تقسيم راس المال الى :

أ – راسمال نقدي و راسمال عيني او حقيقي Monetary and Real Capital

ب – راس المال الانتاجي وراس المال الايرادي.

٤- التنظيم: Organization (Enterpreneur)

نوع خاص من النشاط الانساني يدرج احياناً تحت عنوان العمل ولكن بميزات خاصة. وهو يشير الى مهمة تجميع عناصر الانتاج الاخرى (الارض، والعمل، وراس المال) واستخدامها في العملية الانتاجية واتخاذ قرار القيام بها وتحمل مخاطر تنفيذها . والمنظم هو ليس الشخص الذي تعهد اليه ادارة المشروع حسب انما هو الرائد الذي يضع كل مواهبه ومهاراته في خدمة المشروع لتنميته عن طريق انتاج السلع الجديدة او استخدام الطرق الفنية الجديدة في الانتاج .

رابعاً: الحاجات: Wants (Needs)

الحاجة هي مجرد الرغبة في الحصول على وسائل لازمة لوجود الانسان او للمحافظة عليه لتقدمه دون ان يلزم لقيامها ان يكون الانسان حائزاً لتلك الوسائل و لكنها تفترض معرفة الانسان بالغاية التي يسعى اليها و بالوسائل التي تسمح بتحقيق تلك الغاية ،وللحاجة اياً كان موضوعها ثلاثة عناصر هي:١- الاحساس بالالم (كالجوع، والعطش مثلاً) .٢ – معرفة الوسيلة للخروج من (اطفاء) الالم .٣ – الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لازالة الاحساس بالالم .

اسئلة الفصل الاول

س ١ : عرف المصطلحات الاتية :

- علم الاقتصاد – تاريخ الفكر الاقتصادي– العمل – راس المال – التنظيم – الحاجات . – التبادل.

س ٢ : الاجابة على الاسئلة الفرعية التالية :

١ – هل الاقتصاد علم ام فن؟

٢ – العلاقة بين علم الاقتصاد و العلوم الاخرى (كل علم على حدة، او مجموعة العلوم).

٣ – ماهي النواحي التي يشتمل عليها الفكر الاقتصادي؟

٤ – اذكر الطرق الرئيسة للانتاج.

٥ – بين العوامل التي ادت الى تقسيم العالم الى دول متقدمة اقتصادياً و اخرى نامية.

٦ – تكلم عن خصائص النظام الاقتصادي الراسمالي.

٧ - تكلم عن النظام الاقتصادي الاشتراكي.

٨ - تكلم عن النظام الاقتصادي المختلط.

٩ – بين وظائف الانشطة الاقتصادية في ظل الانظمة الاقتصادية المختلطة.

١٠ – بين خصائص النظام الاقتصادي المختلط.

١١- ماهي الانشطة الاقتصادية؟ عددها وتكلم عنها.

١٢- بين واشرح عناصر الانتاج.

١٣ – ماهي العناصر التي تعطي العمل معنىً اقتصادياً؟

١٤ – بين تقسيمات راس المال.

١٥ – تكلم عن التنظيم كعنصر انتاجي.

١٦ – ما هي عناصر الحاجة الانسانية؟

مصادر الفصل الاول

١- بول أ. ساموبلسون و ويليام د. نوردهاوس، الاقتصاد ، الطبعة الخامسة عشرة، ترجمة : هشام عبدالله، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١ .

٢- د. حسين عمر، مقدمة في علم الاقتصاد : نظرية القيمة، الطبعة السادسة، دار الشروق، جدة ، ١٩٨٢ .

٣- د. عبدالكريم كامل عبدالكاظم، النظم الاقتصادية المقارنة، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨ .

٤ – د. مصطفى رشدي شيحة، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، الدار الجامعية،الاسكندرية، ١٩٨٦ .

٥ – د. كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، بغداد ، ١٩٨٩ .

٦ - لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٨.

٧ – د. محسن كاظم، تاريخ الفكر الاقتصادي: ابتداءً بنشاته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الاولى، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩ .

٨ – د. عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية،الاسكندرية، ٢٠٠٥ .

٩ – د. محمد علي الليثي و د . عبدالرحمن يسري احمد، مقدمة في علم الاقتصاد: الاقتصاد الجزئي، الجزء الاول، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧.

١٠ – د. علي يوسف خليفة و د . احمد زبير جعاطة، النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الجزئي، دون، ناشر، دون مكان، دون تاريخ .

١١ - يوسف كمال محمد، فقه اقتصاد السوق : النشاط الخاص، الطبعة الثالثة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ١٩٩٨ .

١٢ – سوزان لي، ابجدية علم الاقتصاد ، ترجمة : خضر نصار، مركز الكتب الاردني،عمان، ١٩٨٨ .

١٣ – د. رضا صاحب ابو حمد و د. مؤيد عبدالحسين الفضل، اساسيات اقتصاديات الاعمال، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.

١٤ – د. صبحي تادرس قريصة و د. اسماعيل محمد هاشم و د. محمد عبدالعزيز عجمية،مقدمة في الاقتصاد ، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٦ .

١٥ – د. محمد صالح القريشي و د. ناظم محمد نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد ، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٣ .

١٦ - د. كامل البكري، الاقتصاد التجميعي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٨٥ .

١٧- Michael A. Leeds، Peter Von Allen & Richard C. Schiming, " Econo - mics "، Pearson Education Inc., Boston، 2006 .

١٩ – Jeffrey M. Perloff, " Microeconomics "، Fourth Edition، Pearson Int'l Edition، Boston، 2007 .

١٩ – Robert J. Gordon، " Macroeconomics ", 10th Edition، Pearson Inc., New York، 2006 .

٢٠ – Stanley L. Brue & Campbell R. McConell, " Essentials of Economics ", McGraw – Hill Inc., Boston، 2007 .

٢١– Damodar N. Gujarati, " Essentials of Economics ", Third Edition، McGraw – Hill Inc., Boston، 2006 .

٢٢ – Stephen L. Slavin، " Economics "، 8th Edition، McGraw – Hill، NewYork، 2008 .

٢٣ – Bradley R. Schiller، " The Microeconomics Today ", 10th Edition، McGraw – Hill، Boston، 2006 .

٢٤ - Bradley R. Schiller، " The Macroeconomics Today ", 10^{th} Edition، McGraw – Hill، Boston، 2006 .
٢٥ – David D. Friedman، " Price Theory ", 2^{nd} Edition، South – Western Publishing Co., Cincinnati، 1990 .

الفصل الثاني
القيمة والسعر
VALUE AND THE PRICE

القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية
VALUE IN USE AND VALUE IN EXCHANGE

لكل سلعة سواء كانت اقتصادية (تدخل الانسان في انتاجها) او حرة (متاحة في الطبيعة) قيمة استعمال، وتعني **قيمة الاستعمال : قدرة السلعة على تحقيق اشباع مباشر للحاجة الانسانية عند استعمالها بمعنى اخر ان قيمة الاستعمال تمثل المنفعة المتحققة من استعمال السلعة.** ولما كانت قيمة الاستعمال لا تقتصر على السلع الاقتصادية وتتعداها الى السلع غير الاقتصادية، فان هذه القيمة لا تستوجب وجود سوق او مبادلة للسلع في السوق من قبل الافراد .

اما قيمة المبادلة فيقصد بها قدرة السلعة على ان تتبادل مع سلعة اخرى لها صفات معينة مختلفة عن السلعة الاولى . لذا فان قيمة المبادلة تجد تعبيرها في العلاقة الكمية المتمثلة في النسبة التي يتبادل بها سلعة باخرى . وهي على عكس قيمة الاستعمال فان قيمة المبادلة تقتصر على السلع الاقتصادية فقط وهي قيمة اجتماعية إذ لا يمكن ان توجد الا اذا وجد افراد يقومون بانتاجها وعرضها في السوق لغرض مبادلتها .

قيمة المبادلة والسعر: Value in exchange & Price

ان مفهوم قيمة المبادلة يرتبط بالمقارنة او بالعلاقة ما بين كميات متبادلة بين شيئين مختلفين، فمثلاً يمكن التعبير عن قيمة مبادلة سلعة معينة (الذهب مثلاً)، بذكر نسبة مبادلتها بسلعة اخرى (الاثاث مثلاً)، ولما كانت المبادلات في المجتمعات المعاصرة تتم عن طريق (النقود) بعد التخلي عن اسلوب المقايضة، لذا يمكن ارجاع سعر الاثاث الى النقود، وسعر الذهب الى النقود، وهكذا يعتبر **السعر هو التعبير النقدي عن قيمة السلعة الاقتصادية.**

عندما يقال ان الماء ذو "قيمة"، فيراد بذلك انه يشبع حاجة انسانية معينة، وينطوي هذا الاشباع على منفعة معينة تتحقق باستعمال هذه السلعة . على هذا الاساس عند التفكير بالمنفعة، فانه ينصب بطبيعة الحال في القيمة الاستعمالية للسلعة بغض النظر عن ارتفاع او انخفاض سعرها في السوق . اما عند الحديث عن قيمة منزل معين، فالاشارة عن تلك القيمة عادة ما تكون لسعر بيع هذه السلعة، او قيمتها التبادلية، بعبارة اخرى السعر الذي قد يرغب احد المشترين في دفعه مقابل الحصول على السلعة، او الثمن الذي يجب دفعه اذا اراد ان يقتنيها .

تطور نظرية القيمة: The progress of Value Theory

مر تحليل مشكلة القيمة بعدة مراحل الى ان وصل الى ما هو عليه الان . يمكن البحث في تطور تحليل القيمة حسب النظريات الاتية:

اولاً : نظرية قيمة العمل و نفقة الانتاج :

فرق الكتاب الكلاسيك بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل . **فقيمة الاستعمال هي المنفعة التي تعود على الشخص من استعماله لسلعة ما، وقيمة المبادلة هي النسبة التي تحصل على اساسها مبادلة سلعة بسلعة في السوق . وتتحدد قيمة المبادلة لاية سلعة في راي الكلاسيك على اساس العمل الذي تحتويه، أي على اساس عدد ساعات العمل التي بذلت في انتاجها .**

الانتقادات الموجهة لنظرية العمل للقيمة :

١- انها تهمل اثر الطلب في تقرير قيمة السلع، حيث انه قد ينفق قدر كبير من العمل في انتاج سلعة معينة ولكن عندما تعرض هذه السلعة في السوق قد لا يكون عليها طلب ومن ثم لا تكون لها قيمة تبادلية.

٢- لم تاخذ في اعتبارها العناصر الاخرى التي تساهم في عملية الانتاج . رغم ان ديفيد ريكاردو اعترف باهمية راس المال في عملية الانتاج وادخله بطريق غير مباشر بصفته عملاً مدخراً، لكن افتراضه ان راس المال يشترك دائماً مع العمل بنسب ثابتة في العملية الانتاجية افتراض بعيد عن الواقع .

٣- انها نظرية عاجزة عن تفسير ظاهرة القيمة . وان قيمة أي شئ يباع في السوق لا تحدد فقط بنفقة انتاجه لان هذه النظرية تتجاهل ايضاً ظروف الطلب على السلعة في السوق .

٤- تعجز ايضاً عن تفسير قيم الاشياء النادرة، أي تلك الاشياء التي يستحيل اعادة انتاجها امثال اللوحات الفنية .

ثانياً : نظرية المنفعة الحدية : Marginal Utility Theory

ان الفرد عندما يفكر في قيمة شئ يريد شراؤه ينصرف ذهنه مباشرة الى مقدار المنفعة التي يعتقد انه سوف يحصل عليها من حيازته له وقلما يفكر في ربط قيمة هذا الشئ بنفقات انتاجه . بل يمكن القول ان المشتري يحاول ان يربط بين قيمة هذا الشئ ومنفعته، وهنا يجب التساؤل لماذا لم يربط الاقتصاديون الكلاسيك قيمة الشئ بالمنفعة المستمدة منه؟

ان تحول الاقتصاديين الكلاسيك (ادم سميث وديفيد ريكاردو والاخرين) عن ايجاد رابطة معينة بين القيمة التبادلية للاشياء ومنفعتها يرجع الى سببين:

١- السبب الاول رئيسي يتمثل باصطدام الكلاسيك بما عرف في تاريخ نظرية القيمة (بلغز القيمة): إذ لاحظ هؤلاء انه توجد سلع ذات منفعة كبيرة جداً كالهواء ولكن ليست لها قيمة سوقية . فالهواء في شكله الطبيعي سلعة حرة يستطيع كل كائن حي ان يحصل على حاجته منه دون مقابل . وفي نفس الوقت لاحظوا وجود سلع تقل منفعتها كثيراً عن منفعة الهواء ومع ذلك فان اثمانها مرتفعة جداً . هذا التفكير السطحي قد يشير الى عدم وجود علاقة بين قيمة الهواء ومنفعته بل قد يقود الى الاعتقاد بان ثمن الهواء يساوي صفراً لان الفرد لا يتكلف شيئاً في الحصول عليه .

٢- السبب الثاني لتحول الكلاسيك يتمثل في نفقات الانتاج بحثاً عن تفسير القيمة التبادلية للاشياء هو انشغالهم بموضوع تحليل العوامل التي تحدد النصيب النسبي للعناصر المشتركة في عملية الانتاج .

استمرت نظرية نفقة الانتاج للقيمة تسود الفكر الاقتصادي حتى العقد الثامن من القرن التاسع عشر، حينما برزت نظرية المنفعة الحدية على يد زعماء (مدرسة التحليل الحدي) مثل كارل منجر، وستانلي جيفونز، وليون فالراس، و تظهر اهمية هذا الكشف العلمي في تطور نظرية القيمة .

يجدر بالذكر ان العناصر الاساسية لنظرية جيفونز والمدرسة الكلاسيكية قد احتواها كتاب جوشن المومى اليه . المبدأ الاساسي في نظرية جيفونز للقيمة تتلخص في عبارته القائلة (ان القيمة تعتمد كلية على المنفعة)، وعلى نفس هدى جوشن حلل جيفونز آثار التغير في كمية السلع على المنافع المستمدة من وحداتها المتتالية وخلص الى مبدأ تناقص المنفعة، وفي شرحه لتكوين القيمة التبادلية كان متمشياً مع قانون جوشن الثاني، وتوصل الى نتيجة تصف حالة التوازن في تبادل سلعتين ومؤداها ان التوازن يتحقق عندما تتعادل المنافع الحدية للسلعتين منسوبة الى ثمن الواحدة لكل منهما .

بعبارة اخرى ان مفكري المدرسة الحدية، كانت نظرتهم الى ان قيمة اية سلعة بالنسبة للفرد تتحدد بالمنفعة التي يحصل عليها من الوحدة الاخيرة المستهلكة، وقد يتم الاعتراض على ذلك بالقول الاتي: ان الوحدات الاولى من السلعة تعطي منفعة مرتفعة عن منفعة الوحدة الاخيرة، فكيف تتحدد قيمة كل الوحدات على اساس منفعة الوحدة الاخيرة ؟ وللاجابة على ذلك يشار الى ان انصار المدرسة الحدية ياخذون بقانون آخر (قانون الاحلال) ومن مقتضى هذا القانون ان الوحدات المتجانسة من السلعة والتي تكون لها نفس الخصائص، والتي يمكن ان يحل بعضها محل البعض الاخر وتكون لها كلها نفس القيمة . وعلى ذلك فالوحدات المتشابهة والمتجانسة من نفس السلعة يكون لها جميعاً لدى الشخص الواحد نفس القيمة، لان كلاً منها يحل محل كل الوحدات الاخرى،

ولما كانت منفعة الوحدة الاخيرة هي التي تحدد موقف الشخص نحو وحدات السلعة كلها، ولذلك يكون لكل وحدة من وحدات السلعة نفس القيمة التي تتحدد على اساس منفعة الوحدة الاخيرة.

والماخذ على نظرية **المنفعة الحدية** هو اهمالها **جانب العرض** في تفسير القيمة، وهي بذلك عكس نظرية العمل للقيمة .

اما الفرد مارشال فقد اخذ بالموائمة بين المنفعة الحدية والنفقة الحدية في تفسيره للقيمة، فالاولى تحكم الطلب والثانية تحكم العرض . اما هيكس فقد انتقد امكانية قياس المنفعة الحدية واستخدم بدلاً منها فكرة معدل الاحلال الحدي .

- **مفهوم السعر:** The Concept of Price

من وجهة نظر ادارة الاعمال وبخاصة المنشآت الانتاجية **يعرف السعر** بانه :

- التعبير النقدي لقيمة السلعة او الخدمة .

- او هو عبارة عن مقدار النقود التي يدفعها مشترٍ معين لبائع معين لقاء الحصول على مقدار معين من سلعة معينة او خدمة ما .

و يمكن تقسيم الاسعار الى نوعين، وهما :

١- **الاسعار المطلقة :** عبارة عن سعر سلعة قياساً بالنقود .

٢- **الاسعار النسبية :** عبارة عن قيمة السلعة مقاسة بسلعة اخرى .

اهمية السعر: Importance Of Price

تبرز اهمية الاسعار من خلال كونها اداة فاعلة في:

١- مجال توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة، وذلك عن طريق توزيع مستخدمات العملية الانتاجية .

٢- مجال توزيع السلع والخدمات بين مختلف الشرائح الاجتماعية .

٣- رفع كفاءة ادارة المنشاة و تشجيعها على التقدم التقني .

٤- التاثير على انماط واتجاهات التجارة الدولية وتوزيع الموارد بين الدول.

تحديد الأسعار عند الشركات:

على مستوى المنشاة او الوحدة الاقتصادية، تعد عملية التسعير من المهمات الصعبة التي تواجهها ادارة المنشاة لانها ترتبط بمصير المنشاة وقدرتها على الصمود في السوق والاستمرار فيه، من خلال تقديمها للسلع والخدمات الى المستهلكين بافضل الاسعار وباقل ما يمكن من التكاليف، آخذة بنظر الاعتبار التزاماتها تجاه المجتمع الذي هو اساس وجودها، وعلى الرغم من ان المنشاة تبحث عن اعلى مستوى من الايرادات مع اعلى هامش للارباح فانها تعمد الى تخفيض الاسعار لضمان حصتها في السوق، ومواجهة المنافسة.

تختلف الالية التي يتم بموجبها تحديد الاسعار من نظام اقتصادي الى اخر. وكذلك تختلف بين الاسواق المتعددة تحت نفس النظام، فالعوامل التي تحدد السعر في سوق المنتجات الزراعية تختلف عن العوامل التي تحدد اسعار السلع الصناعية واسعار الخدمات وهكذا.

تتحدد الاسعار في ظل النظام الراسمالي وفق الية السوق (قوى العرض والطلب)، والتي تفترض وتتطلب وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وحق

التصرف بهذه الوسائل وحرية المستهلك بالتصرف بدخله بالشكل الذي يلائمه وغيرها من الافتراضات التي تعمل في ظلها آلية الاسعار لتحكم تلك الالية وفق قانون العرض والطلب، فتكون الاسعار مقررة والى حد كبير عن طريق العلاقة بين المنتج والمستهلك، أي التوافق بين رغبات المنتجين والمستهلكين، فتكون بذلك الاسعار مؤشراً هاماً يهتدي به المنتجون لتحقيق اكبر ربح ممكن الا ان هذا لا يعني ترك الاسعار لالية السوق وقوى العرض والطلب دون تنظيم وتحديد .

العوامل المؤثرة على الاسعار:

يمكن تحديد اهم العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة في عملية تحديد الاسعار، بما ياتي :

١- التكاليف: Costs

تعتبر التكاليف من العوامل المهمة والمحددة لمستويات الاسعار والتي لابد ان يتم الاخذ بها عند تحديد السعر، والتكاليف هنا تشتمل على كافة النفقات المتعلقة بوسائل الانتاج من عمل ومستلزمات سلعية وخدمية، اضافة الى النفقات التي تتطلبها السلعة بعد انتاجها ولغاية ايصالها الى المستهلك الاخير، ان الزيادة في عنصر من عناصر التكاليف سيؤدي بالنتيجة الى الزيادة في الاسعار، والعكس صحيح، ان الاسعار لابد ان تعطي الحد الادنى من متوسط التكاليف المتغيرة لضمان استمرار المنشات بالعمل .

٢- العوامل السياسية : Political Factors

تعد الاجراءات المتبعة من قبل الدولة والمرتبطة بالاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاي نظام سياسي من العوامل المؤثرة والمحددة للاسعار، فمثلاً اجراءات تحديد وتثبيت اسعار بعض السلع والخدمات مما يؤدي الى رفع القدرة الشرائية للافراد، او ضمان مداخيل مجزية للمنتجين عن طريق توفير حد ادنى لاسعار منتجاتهم وتامين السلع الانتاجية والمواد الاولية باسعار منخفضة كلها عوامل واجراءات سياسية تستخدمها الدولة بهدف التاثير على الاسعار .

٣- درجة المنافسة : Competition

تعد درجة المنافسة السائدة في السوق من العوامل المحددة لاسعار السلع والخدمات، إذ يقل تاثير عامل المنافسة على الاسعار في ظل الانظمة التي تستخدم التخطيط المركزي في ادارة اقتصادها لان الاسعار تحدد مركزياً وفق تعليمات واجراءات تصدرها الدولة كذلك ان اثر عامل المنافسة ينعدم بالنسبة للسلع الاحتكارية لان الاسعار تحدد من قبل الشركات المنتجة والمحتكرة لها .

٤- السياسة المالية (الانفاق): Fiscal & Expenditure Policy

ان التوسع في السياسة الانفاقية للدولة في جانبها الجاري والاستثماري لها اثر كبير على مستويات الاسعار، إذ ان زيادة الانفاق العام يؤدي الى زيادة مباشرة في الطلب على السلع والخدمات وغير مباشر من خلال ما يولده من دخول فردية (اثر المضاعف Multiplier effect)، واذا لم يصاحب هذه الزيادة في الطلب زيادة مماثلة في الانتاج سيؤدي الى زيادة الطلب على العرض، وبالتالي ارتفاع الاسعار، والعكس صحيح، ان مسالة التحكم بمستويات الاسعار في مثل

هذه الحالات تكون مسالة صعبة تحتاج الى وجود ضوابط لمعالجة حالات الاختناقات وذلك بتنظيم حركة الاسعار .

٥- سياسة التجارة الخارجية للدولة: Foreign Trade Policy

تعد السياسة التي تنتهجها الدولة والمتعلقة بالاستيرادات والصادرات عامل مهم ومؤثر على مستويات الاسعار، حيث يبرز دور التجارة الخارجية في الضغط على الاسعار من خلال تاثير الطلب الخارجي على السلع المحلية والمعروض السلعي منها في الدولة . ويزداد هذا الطلب او ينخفض من خلال زيادة الصادرات او الاستهلاك او انخفاضهما، كذلك قد تكون الاستيرادات احد الاسباب في زيادة اسعار السلع والخدمات باعتبارها قناة لنقل التضخم العالمي مما يؤثر على مستوى الاسعار المحلية خصوصاً في الدول التي يعتمد اقتصادها على العالم الخارجي كما في اغلب الدول النامية .

٦- السياسة النقدية: Monetary Policy

ترتبط السياسة النقدية بما فيها سياسة الائتمان بالاسعار من جوانب عديدة عبر تاثيرها على حجم النقود في التداول (عرض النقود)، إذ يمكن استخدام هذه السياسة في تشجيع الافراد على الادخار والاستثمار او في تقليص التسهيلات المصرفية باشكالها المختلفة مما يدي الى تقليص حجم العملة في التداول .

٧- العوامل الاجتماعية: Social Factors

تؤثر العوامل الاجتماعية على الاسعار واتجاهاتها من خلال ارتباطها بالطلب على السلع والخدمات وتاثيرها على الانماط الاستهلاكية السائدة . وينحصر اهم هذه العوامل بما ياتي :

أ- حجم وتركيب السكان حسب العمر والجنس .

ب- حركة السكان الداخلية والخارجية .

ج - الانماط الاستهلاكية المرتبطة بالعادات والتقاليد الاجتماعية .

اسئلة الفصل الثاني

س ١ : عرف المصطلحات الاتية :

- قيمة الاستعمال . – قيمة التبادل . – المنفعة الحدية .

– المنفعة الكلية .

س ٢ : أ – كيف تتحدد قيمة التبادل حسب رأي الكلاسيك؟

ب – على ماذا اعتمد آدم سميث في رده على التساؤل التالي (كيف يتحدد ثمن السلعة في السوق؟).

ت – تكلم عن رأي كارل ماركس في القيمة .

ث – اذكر الانتقادات الموجهة الى نظرية العمل للقيمة .

ج – اشرح قانون تناقص المنفعة .

ح – كيف حلل جيفونز القيمة ؟

خ – كيف تتحدد قيمة كل الوحدات من السلعة على اساس منفعة الوحدة الاخيرة لها ؟

د – كيف تتحدد الاسعار في ظل النظام الراسمالي ؟

ذ – هناك العديد من العوامل تؤثر في الاسعار، ما هي ؟

ر – لماذا يعتبر راي ديفيد ريكاردو حول القيمة " **نظريةً لنفقة الانتاج؟** " .

ز – لماذا لم يربط الاقتصاديون الكلاسيك قيمة الشئ بالمنفعة المستمدة منه ؟

س ٣ : بين فيما اذا كانت العبارات الاتية صحيحة (✓) ام خاطئة (X) :

١- العلاقة بين قيمة الشيء و منفعته لا توجد مباشرة بين القيمة و المنفعة الكلية للشيء بل بين القيمة و المنفعة الحدية له .

٢- انحدار منحنى الطلب من اعلى الى اسفل ومن اليسار الى اليمين يرجع الى مبدأ تزايد المنفعة الحدية .

٣- اهملت نظرية المنفعة الحدية جانب العرض في سياق تفسيرها للمنفعة .

٤- يقل تاثير عامل المنافسة على الاسعار في ظل الانظمة المستخدمة للتخطيط المركزي لاقتصادها.

٥- تتغير نفقة الانتاج بتغير حجم الانتاج، بذلك لا تكون هناك نفقة انتاج واحدة لاية سلعة بغض النظر عن الكمية المنتجة منها .

٦- قيمة اية سلعة بالنسبة للفرد تتحدد بالمنفعة التي يحصل عليها من الوحدة الاخيرة المستهلكة .

مصادر الفصل الثاني

١- توني همفريز، المال والقيمة يجددان حياتك، تعريب احمد العمري، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٢ .

٢- د. حسين عمر، مقدمة علم الاقتصاد : نظرية القيمة، الطبعة السادسة، دار الشروق، جدة، ١٩٨٢ .

٣- د. رضا صاحب ابو حمد و د. مؤيد عبدالحسين الفضل، اساسيات اقتصاديات الاعمال، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣ .

٤- د. صبحي تادرس قريصة و د. اسماعيل محمد هاشم و د. محمد عبدالعزيز عجمية، مقدمة في الاقتصاد ، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٦ .

٥- د. محمد صالح القريشي و د. ناظم محمد نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد ، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٣ .

٦ — د . عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية،الاسكندرية، ٢٠٠٥ .

٧ — د . محمد علي الليثي و د . عبدالرحمن يسري احمد، مقدمة في علم الاقتصاد : الاقتصاد الجزئي، الجزء الاول، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧ .

٨ — د . علي يوسف خليفة و د . احمد زبير جعاطة، النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الجزئي، دون، ناشر، دون مكان، دون تاريخ .

٩ - د . كامل البكري، الاقتصاد التجميعي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٨٥ .

١٠- يوسف كمال محمد، فقه اقتصاد السوق : النشاط الخاص، الطبعة الثالثة ، دار النشر للجامعات، القاهرة، ١٩٩٨ .

١١— سوزان لي، ابجدية علم الاقتصاد ، ترجمة : خضر نصار، مركز الكتب الاردني،عمان، ١٩٨٨ .

١٣- Michael A. Leeds، Peter Von Allen & Richard C. Schiming, "Econo - mics "، Pearson Education Inc., Boston، 2006 .

1٤ – Jeffrey M. Perloff, " Microeconomics "، Fourth Edition، Pearson Int'l Edition، Boston، 2007 .

1٥ – Robert J. Gordon، " Macroeconomics ", 10th Edition، Pearson Inc., New York، 2006 .

1٦ – Stanley L. Brue & Campbell R. McConell, " Essentials of Economics ", McGraw – Hill Inc., Boston، 2007 .

1٧ – Damodar N. Gujarati, " Essentials of Economics ", Third Edition،

McGraw – Hill Inc., Boston، 20006 .

1٨ – Stephen L. Slavin، " Economics "، 8th Edition، McGraw – Hill، New York، 2008 .

1٩ – Bradley R. Schiller، " The Microeconomics Today ", 10th Edition،

McGraw – Hill، Boston، 2006 .

٢٠ Bradley R. Schiller، " The Macroeconomics Today ", 10th Edition،

McGraw – Hill، Boston، 2006 .

٢١ – David D. Friedman، " Price Theory ", 2nd Edition، South – Western Publishing Co., Cincinnati، 1990 .

الفصل الثالث

الاسواق

THE MARKETS

• تعريف السوق:

السوق هو اطار يشتمل على مجموعة من المشترين والبائعين على اتصال وثيق ويمكن اجراء التبادل بينهم دون اية قيود.

من التعريف اعلاه يظهر ان السوق يعتمد او له اربعة عناصر تتمثل في:

١- وجود سلعة قابلة للتبادل .

٢- وجود بائعين .

٣- وجود مشترين .

٤- حرية التبادل دون قيود .

❖ العوامل التي تحدد نطاق السوق :

١- طبيعة السلعة .

٢- العرف والعادات والتقاليد .

٣- سهولة المواصلات .

٤- الحواجز الكمركية والقيود الكمية .

❖ اعتبارات السوق:

قبل الخوض في اشكال الاسواق، لابد من التطرق الى الاعتبارات التي تحدد او تؤثر في شكل السوق، والاعتبارات هي :

١- تجانس المنتجات ودرجة التجانس .
٢- عدد البائعين من حيث الكثرة والقلة .
٣- عدد المشترين من حيث الكثرة والقلة .
٤- مدى التعاون السائد بين البائعين والمشترين، أي مدى وجود علاقات خاصة تحكم السعر السائد في السوق .

❖ اشكال السوق: The Types Of Markets

هناك شكلين اساسيين للسوق هما:

اولاً: سوق المنافسة التامة: Free Competition Market

تتميز هذه السوق بالاتي:

١- وجود عدد كبير من المنتجين والمشترين.
٢- تجانس المنتجات والسلع .
٣- صغر حجم العرض لكل منتج وصغر حجم الطلب لكل مستهلك نسبة الى عرض وطلب السوق .
٤- عدم وجود قيود على السعر .
٥- حرية الدخول والخروج من السوق .
٦- العلم الكامل بظروف واحوال السوق، وخاصة فيما يتعلق باسعار البيع والشراء .

٧- انعدام نفقة النقل، لان وجود نفقة النقل يعني عدم التماثل في الاسعار وبالتالي وجود سعرين لا سعر واحد . واذا وجدت نفقة النقل يجب ان تكون على الاقل متماثلة بين البائعين من جهة وبين المشترين من جهة اخرى (أي انعدام الفوارق الناشئة عن نفقة النقل) .

ملاحظة: اذا وجدت الشروط الخمسة الاولى فقط يقال للسوق بانها سوق منافسة صافية او تامة، اما عندما تتوافر الشروط السبعة كلها فالسوق تسمى سوق المنافسة التامة.

ثانياً : سوق غير المنافسة التامة :

وتنقسم هذه السوق الى الانواع الاتية :

١- سوق الاحتكار المطلق:

* شروط الاحتكار المطلق في البيع :

١- وجود منتج واحد .

٢- يتحكم هذا المنتج بعرض السلعة، ومنحنى عرض المحتكر عبارة عن نقطة او منحنى غير مرن .

* شروط الاحتكار المطلق في الشراء :

١- وجود مشترٍ واحد .

٢- يتحكم في الطلب .

٣- يكون منحنى طلبه نقطة او غير مرن .

٢- سوق احتكار القلة:

* شروط احتكار القلة في البيع :

١- عدد قليل من البائعين او المنتجين .

٢- وجود علاقات تبادلية . أي ان كل منتج ياخذ في الاعتبار رد فعل المنتجين الاخرين .

- بوجود منتجين اثنين يقال ان السوق ثنائية الاحتكار .
- الاثمان في هذه السوق تكون مختلفة ولكن المنتجات قد تكون متجانسة او غير متجانسة تماماً ، واذا كانت السلع متماثلة فيقال ان الاحتكار هو احتكار قلة غير تام او متنوع .

* شروط احتكار القلة في الشراء :

١- عدد قليل من المشترين .

٢- لكل منهم تاثير على السعر .

٣- سوق المنافسة الاحتكارية :

* شروط المنافسة الاحتكارية في البيع :

١- وجود عدد كبير من البائعين او المنتجين .

٢- كل بائع او منتج يستطيع ان يميز نفسه عن الاخرين .

٣- سيادة اسعار عديدة (يستطيع كل منتج تمييز نفسه عن طريق الدعاية ، الموقع ، طريقة البيع ...الخ) .

* شروط المنافسة الاحتكارية في الشراء :

١- وجود عدد كبير من المشترين .

٢- يستطيع بعض المشترين (الموزعين مثلاً) ان يميزوا انفسهم بحيث يفضل البائع التعامل معهم عمن سواهم .

- **توازن المنتج في حالة المنافسة التامة:**

يتوازن المنتج في سوق المنافسة الكاملة عندما يتساوى الايراد الحدي مع التكلفة الحدية ويجب ان تكون التكلفة الحدية صاعدة. والشكل (٢) يبين تلك الحالة.

توازن المنتج في حالة المنافسة التامة في هذه السوق يواصل المنتج الانتاج وبيعه الى ان يصبح الايراد الحدي مساوياً مع الكلفة الحدية، لان هذه الحالة توفر له اكبر نسبة من الربح، وفي المثال التالي فان التوازن يتحقق في الوحدة الحادية عشرة، لان الايراد الحدي والتكلفة الحدية متساويان (٢٠)، واذا ما انتج الوحدة الثانية عشرة فان الايراد الحدي يكون اقل من التكلفة الحدية (٢٠<٢٤) وبهذا يقل الربح من (٣٠) الى (١٦).

وحدة	سعر	الايراد الكلي	معدل الايراد	الايراد الحدي	مجمل التكلفة	التكلفة الحدية	الربح
١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٨	٢٨	-٨
٢	٢٠	٤٠	٢٠	٢٠	٥٥	٢٧	-١٥
٣	٢٠	٦٠	٢٠	٢٠	٧٤	١٩	-١٤
٤	٢٠	٨٠	٢٠	٢٠	٨٩	١٥	-٩
٥	٢٠	١٠٠	٢٠	٢٠	١٠٠	١١	سفر
٦	٢٠	١٢٠	٢٠	٢٠	١١٢	١٢	٨
٧	٢٠	١٤٠	٢٠	٢٠	١٢٤	١٢	١٦
٨	٢٠	١٦٠	٢٠	٢٠	١٣٨	١٤	٢٢
٩	٢٠	١٨٠	٢٠	٢٠	١٥٣	١٥	٢٧
١٠	٢٠	٢٠٠	٢٠	٢٠	١٧٠	١٧	٣٠
١١	٢٠	٢٢٠	٢٠	٢٠	١٩٠	٢٠	٣٠
١٢	٢٠	٢٤٠	٢٠	٢٠	٢١٤	٢٤	١٦

توازن المنتج في حالة الاحتكار المطلق:

يكون المنتج في هذه الحالة مستمرا في الانتاج والبيع حتى تصبح التكلفة الحدية والايراد الحدي متساويين، لانه يحقق على مستوى من الربح وفي المثال التالي فان افضل مستوى للانتاج يكون في الوحدة السادسة حيث ان الايراد الحدي متساوٍ مع الكلفة الحدية (١٢=١٢) ويتحقق اعلى مستوى من الربح والذي يساوي (٢٠)، واذا استمر على الانتاج فان الايراد الحدي يقل والتكلفة الحدية تزداد، وبهذا يبدأ الربح بالتناقص، كما هو في المثال التالي:

وحدة	سعر	الايراد الكلي	معدل الايراد	الايراد الحدي	مجمل التكلفة	التكلفة الحدية	الربح
١	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٢٨	٢٨	٤
٢	٣٠	٦٠	٣٠	٢٨	٥٥	٢٧	٥
٣	٢٨	٨٤	٢٨	٢٤	٧٥	٢٠	٩
٤	٢٦	١٠٤	٢٦	٢٠	٨٩	١٤	١٥
٥	٢٤	١٢٠	٢٤	١٦	١٠٠	١١	٢٠
٦	٢٢	١٣٢	٢٢	١٢	١١٢	١٢	٢٠
٧	٢٠	١٤٠	٢٠	٨	١٢٤	١٢	١٦
٨	١٨	١٤٤	١٨	٤	١٣٨	١٤	٦
٩	١٦	١٤٤	١٦	صفر	١٥٣	١٥	-٩
١٠	١٤	١٤٠	١٤	-٤	١٧٠	١٧	-٣٠

اسئلة الفصل الثالث

س ١ : عرف الاتي :

- السوق .   – وضع او نقطة الاغلاق .

س ٢ : اجب عن الاسئلة الاتية:

١ – عدد عناصر السوق .

٢ – ما هي العوامل المحددة لنطاق السوق؟

٣ – اذكر الاعتبارات التي تحدد شكل السوق .

٤ – ما هي اشكال السوق؟

٥ – اذكر انواع او اشكال سوق الاحتكار المطلق .

٦ – كيف يكون المنتج متوازناً في سوق المنافسة التامة في الاجلين القصير والطويل؟

مصادر الفصل الثالث

١- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧ .

٢ - د . احمد حسن جاوشين، النظرية الاقتصادية : الاقتصاد الجزئي التحليلي، جامعة صلاح الدين، مطبعة الجامعة، اربيل، ٢٠٠٠ .

٣ - د. حسين عمر، مقدمة علم الاقتصاد : نظرية القيمة، الطبعة السادسة، دار الشروق، جدة، ١٩٨٢ .

٤ - د. رضا صاحب ابو حمد و د. مؤيد عبدالحسين الفضل، اساسيات اقتصاديات الاعمال، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣ .

٥ - د. صبحي تادرس قريصة و د. اسماعيل محمد هاشم و د. محمد عبدالعزيز عجمية، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٦ .

٦ - د. محمد صالح القريشي و د. ناظم محمد نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٣ .

٧ - بول أ. ساموبلسون و ويليام د. نوردهاوس، الاقتصاد، الطبعة الخامسة عشرة، ترجمة: هشام عبدالله، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١ .

٨ - د. عبدالكريم كامل عبدالكاظم، النظم الاقتصادية المقارنة، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨ .

٩ - د.مصطفى رشدي شيحة، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٦ .

١٠ - د. كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٩ .

١١ - د. محسن كاظم، تاريخ الفكرالاقتصادي: ابتداءً بنشاته وانتهاءً بالماركسية، الطبعة الاولى، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩ .

١٢ - د . عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية ، الاسكندرية، ٢٠٠٥ .

١٣ - د . محمد علي الليثي و د . عبدالرحمن يسري احمد، مقدمة في علم الاقتصاد : الاقتصاد الجزئي، الجزء الاول، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧ .
١٤ – د . علي يوسف خليفة و د . احمد زبير جعاطة، النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الجزئي، دون، ناشر، دون مكان، دون تاريخ .
١٥ - د. كامل البكري، الاقتصاد التجميعي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر،الاسكندرية، ١٩٨٥ .
١٦ – يوسف كمال محمد، فقه اقتصاد السوق : النشاط الخاص، الطبعة الثالثة ، دار النشر للجامعات، القاهرة، ١٩٩٨ .
١٧ – سوزان لي، ابجدية علم الاقتصاد ، ترجمة : خضر نصار ، مركز الكتب الاردني ، عمان ، ١٩٨٨ .

الفصل الرابع

النـقــود

MONEY

تطور الحاجـات الانـسانية وتوسـع الرغبـات وتناميهـا ادى الى نـشأة النقود، بعد ان عجزت المقايـضة Barter عـن تلبيـة تلـك الحاجـات وتعـذر توفيرها بسهولة ويسر، إذ كانت هذه الوسيلة غير كفـوءة وعمليـة لـذا قامـت النقود بوظيفة الوسيط بكفاءة الى جانـب الوظـائف الاخـرى لهـا، مـن حيـث اعتمادها من قبل الافراد والجماعات وسيطاً للمبادلة، واصبحت وسيلة مناسبة لاختزان القيم بعد ان اختزن واحتفظ بالقوة الشرائية في الـسلعة ذاتهـا ولفـترة معينة، وكاداة لتبرئة الذمم ومقياساً مـشتركاً لقـيم الـسلع المختلفـة، ووفـرت امكانية توافق رغبات البائعين مع المشترين .

كما ان النقود اتخذت اشكالاً عدة، اول الاشكال هـي النقـود الـسلعية تتمثل في قبول الافراد لسلعة معينة كبديل عن تنازلهم عما بحوزتهم من سـلع اخرى، و قد اختلفت نوعية السلعة المستخدمة لتصبح وسيطاً للتبادل بـاختلاف المجتمعات وتعاقب المراحل التاريخية الـتي مـرت بهـا البـشرية (منتجـات، معادن : فضية او ذهبية وغيرها) الى ان اتخذت النقود الشكل الحالي المتمثـل بالنقود الورقية، و حتى الالكترونية منها.

تعرف النقود كونها:

كل شئ يلقى قبولاً عاماً ما بين الناس كوسيط للتبادل او لتسوية الديون يدعى نقوداً.

كما تعرف : النقود هي اي شئ يؤدي وظيفة النقود .

بذلك تكون وظائف النقود متمثلة في كونها : وسيطاً للتبادل، ومعياراً للقيمة ووحدة للحساب، ومخزن للقيم وادة للادخار، واخيراً كونها وسيلة للدفع المؤجل ولتبرئة الذمم.

نستدل مما سبق ان النقود لا تطلب لذاتها بصورة مباشرة لاشباع الحاجات الانسانية الاستهلاكية والانتاجية، بل تطلب بغرض استخدامها في تحقيق منفعة استهلاكية او انتاجية، اي ان النقود تلبي الحاجة الانسانية الاستهلاكية والانتاجية بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامها وسيلة للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية والانتاجية .

اشكال النقود: Types Of Money

تاخذ النقود اشكالاً مختلفة وذلك على اساس : المادة المصنوعة منها وحدة النقد، او الجهة التي تصدرها، او العلاقة بين قيمة وحدة النقد كنقود وقيمتها كمادة (سلعة) . وبناءاً على ذلك اشكال النقود هي : النقود السلعية، والنقود المعدنية، والنقود الورقية، والنقود التي تصدرها الحكومة والبنك المركزي، والنقود التي تصدرها المصارف (نقود الودائع).

١ - النقود السلعية: Commodity Money

استخدمت الكثير من السلع عبر التاريخ مقياساً للقيمة ووسيطاً للتبادل، واختيار الجماعات للسلع اختلف باختلاف البيئة، وتبعاً لعوامل تميز البيئات المختلفة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة تمثيل تلك السلع للثروات المعروفة انذاك، وكذلك مستوى التفكير السائد والاذواق والعادات وطبيعة الشعائر الدينية . فعلى سبيل المثال يبين التاريخ النقدي ان الاغريق استخدموا الماشية نقوداً، في حين استخدم الهنود الحمر التبغ، واستعمل الصينيون السكاكين .

٢ - النقود المعدنية: Metal Money

بعد ان اكتشف الانسان المعادن وعرف خصائصها استخدمها للاغراض النقدية . إذ استخدم البرونز والنحاس اول الامر، ثم شاع استعمال الفضة، وفي آخر حلقات التطور جاء استخدام الذهب . فالذهب والفضة من المعادن التي لاتصدأ وهي سهلة الحمل والتخزين وقابلة للتجزئة وانهما يتمتعان بالندرة النسبية .

٣ - النقود الورقية: Paper Money (Banknote)

تصدر هذه الاوراق النقدية (البنكنوت Banknote) عن ثلاث جهات : ألحكومة، او البنك المركزي، او البنوك الخاصة .

١) فالنقود التي تصدرها الحكومة تكون ملزمة بموجب القانون ان تحولها الى نقود اخرى وحسب الطلب، وهذه النقود قد تكون قابلة للتحويل وقد لاتكون كذلك .

٢) اما النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي، وهذا ما يسود في معظم دول العالم، فالوحدة النقدية تكون قابلة للتحويل الى العملات الاخرى بموجب التشريعات والقوانين التي تنظم عمليات الصرف الاجنبي .

٣) اما النقود التي تصدرها المصارف الخاصة فقد توقف إصدارها في اغلب الدول وإن كانت متواجدة في الولايات المتحدة الامريكية .

٤ - النقود المصرفية:

وهي نقود الودائع، او ما تسمى بالاوراق التي يطلق عليها الشيكات او الـصكوك (Chiques) من خلالها تستطيع المصارف وكذلك الافراد التعامل بشكل كبير نتيجة للمزايا التي تتمتع بها من سهولة الحمل والنقل والتعامل علاوة على انهـا غير قابلة للتجزئة ولذلك لا نحتاج الى الارقام والفئات الصغيرة.

وتختلف النقود المصرفية عن الانواع الاخرى من النقود من حيـث انهـا لـيس لها كيان مادي ملموس ومع ان المدينين او المشترين لا يستطيعون الزام الدائنين او البائعين على قبولها في ابراء الديون والذمم وتسديد اثمان المشتريات فاننا نجد ان هذا النوع من النقود يمثل الجانب الاكبر مـن عـرض النقـود في الـدول المتقدمـة اقتصادياً .

اما فيما يتعلق بالعلاقة بين قيمـة النقـود كنقـود وقيمتهـا كـسلعة فتقـسم النقود الى:

٥ - النقود القياسية: عبارة نقود لهـا مكـون مـادي كامـل، لأن قيمتهـا في السوق تعادل قيمة السلعة المقابلة لها، رغم ان هذا النوع من النقود يبق لها وجود لها وجود في لبسوق، لكـن بعـض النـاس يعتبرونهـا الأن مـن افضل انواع النقود.

٦ - النقود الآئتمائية: هي النقود التي تكون قيمتها أعلى في مضمونها مـن قيمة المادة التي صنعت منها. وكل النقود التي تم التعامل بها الأن هـي نقود ائتمانية (سواء كانت ورقيـة أو معدنيـة مثـل النحـاس والألمنيـوم والنيكل).

وظائف النقود: Money Functions

تؤدي النقود نوعين من الوظائف، يطلق على النوع الاول من الوظائف بالوظائف الاساسية او الرئيسة المتمثلة في كونها وسيطاً للتبادل، ومعياراً للقيمة ووحدة للحساب . والنوع الثاني من الوظائف يدعى بالوظائف المشتقة او الثانوية المتمثلة في كون النقود مخزناً او مستودعاً للقيم واداةً للادخار، وكونها وسيلة للدفع المؤجل ولتبرئة الذمم . يمكن بيان وظائف النقود بشئ من التفصيل وكالاتي :

❖ النقود وسيطاً للتبادل:

Money as a medium of exchange

هذه الوظيفة للنقود هي الاولى التي مارستها ولا تزال تقوم بها، اذ انها جاءت في اعقاب التعامل باسلوب المقايضة . وفي ظل الوظيفة الاولى للنقود امكن استبدال السلعة بالنقود كمرحلة اولى من التعامل ثم استبدال النقود بسلعة اخرى في المرحلة التالية.

يمكن ملاحظة هذه الوظيفة من خلال تعاملنا اليومي، فالافراد يستلمون رواتبهم واجورهم يوميا او شهريا كنتيجة لبيع مجهوداتهم، الا انهم لا ينفقون جميع دخلهم لحظة تسلمه بل ان عملية الانفاق تتم في فترات زمنية متعاقبة ومتواصلة ومتباعدة نسبيا (بداية تسلم الدخل وانتهاءا بانفاقه).

وهذه الوظيفة للنقود مستمدة من طبيعة النقود كونها مقبولة بين الاطراف المتعاملة كاداة مناسبة لتسوية المبادلات والديون، لذا يطلق على النقود في انها (قوة شرائية).

❖ معيار للقيمة ووحدة للتحاسب:

تعد النقود اساساً يتم بموجبها تحديد اثمان وقيم مختلف انواع السلع والخدمات، بعبارة اخرى يمكن ارجاع اقيام السلع والخدمات الى مقياس مشترك يتمثل في النقود وعلى هذا الاساس تتم المقارنة النسبية بين قيم السلع والخدمات المختلفة . وقيام النقود بوظيفة مقياس القيمة يستوجب ثبات قيمة النقود النسبية لانه لايمكن ان تبقى تلك القيمة ثابتة .

ويقصد بقيمة النقود هي قوتها الشرائية التي هي **عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوساطة مبادلتها بوحدة نقدية واحدة في فترة زمنية معينة .**

ضمن هذه الوظيفة نفسها يمكن للنقود ان تكون اداة مناسبة للحساب . إذ انها تسهل عملية المحاسبة لاقيام الاشياء المختلفة والمتباينة من حيث الحجم والقيمة والوزن، فالمشروعات والشركات والمؤسسات تقوم باعداد ميزانياتها عن طريق تقدير موجوداتها ومطلوباتها استناداً الى النقود كاداة للحساب.

❖ النقود مخزن او مستودع للقيم واداة للادخار:

تعد هذه الوظيفة للنقود مشتقة لصعوبة الاحتفاظ بقيمة السلع لفترة طويلة لتعرضها للتلف او لايمكن خزنها، لذا فان النقود تؤدي وظيفتها كمستودع تختزن فيه اقيام مختلف انواع السلع والخدمات لفترات لاحقة مما يعني في الوقت ذاته امكانية استخدام النقود كبديل عن السلع العينية او المادية التي تشبع حاجة استهلاكية او انتاجية للافراد والجماعات.

بما ان النقود فصلت بين عمليتي البيع والشراء اثناء وساطتها في التبادل فانها في الوقت ذاته تقوم بخزن اقيام السلع والحصول عليها في فترات او اوقات لاحقة، وهذا يجعلها ايضا اداة للادخار، بحيث ان مجرد تاجيل عملية مبادلة

النقود مقابل السلع والخدمات الى وقت لاحق في المستقبل يعني تادية النقود لوظيفة الادخار فضلا عن اختزانها لقيم السلع والخدمات في الوقت عينه . وهنا تكون اهمية الثبات النسبي في قيمة النقود لتجنب التدهور في القوة الشرائية مما يجعلها اداة ملائمة اكثر من غيرها في القيام بوظيفة الادخار فضلا عن تمتعها بسيولة تامة قياسا الى بقية الاصول الاخرى الصالحة كادوات للادخار.

❖ النقود وسيلة للدفع المؤجل:

هذه الوظيفة ايضا مشتقة، وتؤكد هذه الوظيفة صلاحية النقود في تسوية المبادلات الآجلة الى جانب المبادلات الآنية، ويعني ذلك ان الشرط الضروري لقيام النقود بوظيفتها كوسيط للتبادل هو قبولها بشكل عام في تسوية الديون وابراء الذمم.

كنتيجة لهذه الوظيفة تسهل النقود عمليات الاقراض والاقتراض، فالمصارف وغيرها من المؤسسات المالية والافراد يقومون بمنح الائتمان للشركات والحكومات والافراد ، خاصة وان تجميع المدخرات يساهم في تراكم راس المال وتوسيع الاستثمار والانتاج، وبذلك تتضح اهمية قيام النقود بوظيفتها كاداة للدفع المؤجل . ويتوجب الثبات النسبي لقيمة النقود لتكون كفوءة في حالة كونها اداة الدفع المؤجل، لان تغير قيمة النقود تؤثر على الاطراف المتبادلة إذ يترتب على ذلك تضرر احد الاطراف واستفادة الطرف الاخر.

الوظائف الديناميكية للنقود : Dynamic Function of Money

هي الوظائف التي يمكن ان تقوم بها النقود وتؤثر على مجريات النشاط الاقتصادي و مستويات نموه، و تنعكس على قيمة النقود وقوتها الشرائية، و اثر ذلك في تخصيص الموارد و توزيع الدخل و الثروة و بقية المتغيرات .

خصائص النقود : Money Characteristics

بعد ان وضح كيف نشأت وتطورت النقود لنتعامل بها في حياتنا اليومية المعاصرة والوظائف المختلفة التي تؤديها . يمكن ان تحدد الخصائص التي تتسم بها النقود المعروفة حالياً بشكلها الحالي، وهي :

١. انها تتمتع بطلب عام. ولانها سهلة التصريف والجميع يقبل التعامل بها بسهولة ويسر.
٢. أن قبولها العام ناشئ عن كونها اداة مناسبة لتأدية وظائفها الاساسية وسيطاً للتبادل ومعياراً للقيمة .
٣. انها ذات قيمة مرتفعة قياساً الى حجمها الصغير وسهلة الحمل.
٤. انها اداة مناسبة للادخار ويمكن الاحتفاظ بها دون خسارة او تلف لفترة طويلة.
٥. انها قابلة للتجزئة دون تحمل اية تكاليف او نقصان في قيمتها او قوتها الشرائية.
٦. ان احتفاظ النقود بثبات نسبي في قيمتها وقوتها الشرائية يجعلها اكثر كفاءة من غيرها في تأدية الوظائف الاساسية والمشتقة لها.
٧. ان وحداتها متجانسة بحيث تتساوى قيمة كل وحدة من العملة مع قيمة العملات الاخرى المماثلة لها.

نظريات قيمة النقود :

تحليل قيمة النقود جرى في ظل مجموعة مدارس اقتصادية تولت دراسة هذا الموضوع ليس بشكل خاص بل ضمن اطار نظرية او مجموعة من الافكار وردت في موضوع (نظرية القيمة)، بعبارة اخرى ان هذه المدارس لم تنفرد بدراسة النقود في معزل عن المفاهيم والعوامل الاقتصادية الاخرى، و تتوزع تلك المدارس في المدارس الاتية:

- **المدرسة الكلاسيكية:**

سادت افكار هذه المدرسة وامتدت بين القرن السابع عشر والثامن عشر وبداية القرن العشرين . يقدر تحليل المدرسة الكلاسيكية على ان سعر السلعة يتحدد بمدى كلفتها وندرتها، إذ ان هذين العنصرين (الكلفة والندرة) هما الاساس الذي يحدد ثمن او سعر السلعة، فنفقة الانتاج في مرحلة انتاج السلعة، وندرتها تعبر عن الكمية المعروضة من هذه السلعة . والنقود تتحدد قيمتها ايضاً وفق هذين العنصرين (النفقة والندرة) مثلها مثل اية سلعة اخرى . فعندما كانت النقود معدنية كانت كلفتها تتمثل بنفقة استخراج المعدن المكون للعملة، ولندرة المعدن في الطبيعة.

وإذا كانت هناك هناك اختلافات في تحديد القيمة بين النقود والسلع الاخرى فهي مرتبطة بالطبيعة الذاتية للنقود نفسها . فالنقود لا تطلب لذاتها لا نها لا تحقق اشباعاً استهلاكياً او انتاجياً مباشراً، وانما يتحقق هذا الاشباع بوساطة النقود لانها الوسيلة التي من خلالها يتم الحصول على السلع والخدمات .

اما من ناحية العرض فان هناك معياراً مشتركاً لتحديد قيمة النقود وكذلك قيمة السلع المعروضة يتمثل هذا المعيار في كمية المعروض النقدي وفي كمية العرض من السلع والخدمات . العلاقة عكسية بين قيمة النقود واسعار السلع والخدمات من خلال كمية النقود المعروضة، وهذه العلاقة مرتبطة بالنقود في كونها مقياساً للقيمة فعندما تتناقص قيمة الوحدة القياسية لاقيام السلع والخدمات (النقود) فيجب زيادة كمية هذه الوحدة بغية المحافظة على وحدات قياس كافية ومتناسبة مع اقيام السلع والخدمات المعروضة . باختصار هذه هي نظرة الكلاسيكك الى نظرية القيمة وعلاقتها بنظرية قيمة النقود .

- **المدرسة الاجتماعية (قيمة العمل):**

تؤكد هذه المدرسة ان السلعة توجه لاشباع حاجات استهلاكية وحاجات انتاجية لهذا فانه يمكن التمييز بين نوعين من قيمة السلعة الاولى هي (قيمة الاستعمال)، والقيمة الثانية هي (قيمة المبادلة او التبادل).

لكن ما الذي يحدد قيمة السلعة وفقاً لتحليل المدرسة الاجتماعية ان قيمة السلعة الاقتصادية او المنتجة تتحدد بكمية العمل الضروري اجتماعيا اللازم لانتاج السلعة . فمقدار قيمة السلعة يحدده وقت العمل . فكلما تطلب انتاج سلعة ما زمناً اطول اصبحت قيمتها اكبر وقيمة هذه السلعة لا يمكن ظهوره الا عن طريق مقارنتها بسلعة اخرى في سياق عملية التبادل (قيمة المبادلة)، وهكذا يمكن التعبير عن قيمة السلعة (الحديد مثلاً) بذكر نسبة مبادلتها بسلعة اخرى (كالقمح مثلاً) (١ طن من الحديد = ٣ طن من القمح) ولما كانت المبادلات في المجتمع الحديث تتم عن طريق النقود بعد التخلي عن اسلوب

المقايضة امكن ارجاع اسعار السلع الى التقود ، فالسعر او الثمن هو التعبير النقدي عن قيمة السلعة.

مصدر القيمة وفق هذه المدرسة يتحدد بـ(**العمل**) ويمكن قياس قيمة السلعة بوساطة النقود التي تعبر عن سعر السلعة في السوق لهذا فان النقود لا تتمتع بقيمة ذاتية منفصلة عن قيمة السلع المختلفة .

إذاً ، فموضوع القيمة في هذه المدرسة تبين انه فكرة ذات ثلاثة ابعاد يطلق عليها مفهوم مركب له ثلاثة ابعاد هي :

١) يتعلق بوصف القيمة ذاتها : ويعني ان قيمة النقود ترتبط بموضوع المبادلة فقط دون غيرها ، وهذه الخاصية تنفرد بها النقود عن بقية الاشياء الاخرى .

٢) ينصرف الى المظهر الخارجي للقيمة: ويعني به التعبير النقدي عن قيمة الوحدة او السلعة التي يمثلها السعر او الثمن.

٣) يتحدث عن مصدر القيمة: توضح من هو الذي يخلق القيمة في الاشياء ، فبينت ان العمل البشري هو الذي يخلق القيمة في الاشياء ، وقصدت بالعمل انه كمية العمل المتوسط المطلوب اجتماعياً والمتجسد في قيمة الاشياء والتي يعبر عنها بعدد الوحدات الزمنية اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلع اوالخدمات .

المدرسة الحدية :

كي تتجسد قيمة وحدة النقد بموجب المدرسة الحدية، تعتمد هذه المدرسة على ان قيم الاشياء من سلع وخدمات تتحدد في ضوء تجسيد المنفعة اي قدرتها على إشباع الحاجات البشرية، وهذا المبدأ ينسحب على النقود ايضاً لكن لا ننسى العناصر الاخرى التي تقرر القيمة المتعلقة بمنفعة الانتاج (حجم الانتاج) او ما يسمى بعلاقات الانتاج . والمدرسة الحدية تعتقد بان قيمة وحدة النقد هي الاخرى تخضع للتقدير الشخصي من حيث المنفعة التي يمكن ان تتحقق من وحدة النقد .

يشير احد اعلام هذه المدرسة وهو **روبرتسون** فيقول : نحن نقصد بقيمة النقود شيئاً مماثلاً تماماً لما نقصده بقيمة اي شئ آخر وليكن الخبز والملابس، لكن الامر المختلف هنا هو اننا نستطيع ان نعبر عن قيمة الاشياء بالنقود لكن لانستطيع ان نعبر عن النقود بذاتها، ولكي نعالج هذه الاشكال انتقلت المدرسة الحدية الى فكرة المنفعة المشتقة للنقود اي ان قيمة النقود تقاس بمدى قدرتها وصلاحيتها على اشباع الحاجات البشرية بطريقة غير مباشرة، وفي هذا يرى الحديون بان النقود تشبه العجلة او واسطة النقل التي تسهم في المبادلة بين السلع والخدمات، ولكن مبدأ القياس للقيمة يتحدد في المنفعة المتحققة من وحدة النقد .

ان التحليل الحدي يحاول ان يخضع النشاط الحقيقي والنشاط النقدي لنفس قوانينه الحدية، الا انه يصعب تطبيق قوانين القيمة الخاصة بالسلع والخدمات الاقتصادية على قيمة النقود ، لانه يمكن ان لا تكون النقود (سلعة) كما هي السلع الاقتصادية الاخرى.

وبمعنى اكثر دقة ان النقود لا يمكن ان تكون لها قيمة استعمال كما هو الحال في السلع والخدمات الاقتصادية (المُنتَجَة) مع كونها تتمتع بقيمة تبادل كبيرة نسبياً ، لهذا يمكن ان توفر قيمة التبادل للنقود قيمة استعمالها ولكن ليس العكس .

التضخم

INFLATION

ظاهرة التضخم من اكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطاً بالاقتصاديات المعاصرة المتقدمة منها والنامية، بغض النظر عن درجة نمو ومستوى تطور تلك الاقتصاديات . ظهرت هذه الظاهرة بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ وما بعد) واكتملت معالمها واتضحت صورتها في سبعينات وثمانينات القرن العشرين، وإن كان الادب الاقتصادي التراثي حافل بمواضيع الغلاء وتزايد ارتفاع الاسعار وخاصة تلك التي عانت منها المجتمعات الاوربية في القرنين السادس والسابع عشر، وغيرها من الدول فيما بعد .

التضخم(يعني الارتفاع المتزايد والمتواصل في المستوى العام للاسعارولفترة زمنية معينة عادة ما تكون قصيرة الاجل) . فليس كل زيادة في الاسعار هي تضخم، ولكن التضخم هو الاسعار المتزايدة .

لهذا فان التضخم يرتبط بشكل مباشر بالارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للاسعارفي فترة زمنية معينة، اما الارتفاعات النسبية لبعض السلع والخدمات لفترات معينة فانها لاتعكس بالضرورة حالة تضخمية او يمكن ان تكون اسباب حدوثها غير الاسباب التي تدفع بالتضخم الى الظهور، مثل المواسم الزراعية السيئة او القصور في الانتاج دون الطاقة المتاحة للانتاج او تغير الفن التكنولوجي او تغير الضرائب والاعانات الحكومية وغيرها من الاسباب الاخرى .

كما يمكن ان يعرف التضخم كونه :

- وجود كمية كبيرة من النقود لكمية اقل من السلع والخدمات .

- زيادة واضحة في كمية العملة المتداولة في المجتمع .
- زيادة في الطلب على ما هو متاح من السلع والخدمات وعلى الدخل الحقيقي .

انواع التضخم: The Types of inflation

يمكن تحديد اهم انواع التضخم في الانواع الاتية :

١ – التضخم الزاحف: Creeping Inflation

التضخم الذي ترتفع في ظله مستويات الاسعار بشكل مستمر ولكنه بشكل بطئ . بمعنى ان الزيادات في الاسعار بطيئة وتدريجية، وهو ادنى مستويات التضخم، ولذلك فانه يستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً قياساً بالانواع الاخرى من التضخم، كان تزيد الاسعار على مدى عقد من الزمن بنسبة ١٥ ٪، اي ان متوسط الزيادة السنوية تكون ١,٥ ٪، اي ان هذا النوع من التضخم يشير الى الحركة الصعودية في المستوى العام للاسعار وبمستوى متواصل او مستمر ومعتدل عادة ما تكون ما بين ١٪ الى ٣٪.

٢ – التضخم المكبوت: Suppressed Inflation

هذا النوع من التضخم يرتبط بالزيادات في الاسعار التي كان يتعين حدوثها لولا تدخل الحكومة من خلال فرض رقابتها على الاسعار وتقديمها للاعانات والدعم السعري لانواع معينة من السلع والخدمات الاساسية واتباع نظام البطاقات التموينية، لهذا لا تكون زيادات الاسعار محسوسة، لان الحكومة

باجراءاتها (توزيع السلع، وتحديد الاسعار) لا تلغي الزيادات الحقيقية في الاسعار والتي تظهر بصورة انفاق نقدي في السوق السوداء مما يضطر الحكومة الى الاذعان لهذه الاسعار المتزايدة والتي يقابلها وفرة السيولة النقدية مما يعكس فائضاً في الطلب على السلع والخدمات المختلفة .

٣ – التضخم المفرط : Hyper Inflation

يمثل هذا النوع من التضخم ذروة التزايد في الاسعار، بحيث تكون الزيادات في الاسعار مستمرة وبمستويات هائلة تؤدي في النهاية الى انهيار النظام النقدي بكامله بعد ان يفقد الجميع الثقة في العملة الوطنية بسبب التدهور الحاد في قيمتها او قوتها الشرائية، لهذا فان الافراد يفضلون الاحتفاظ باية سلعة اخرى او اي اصل آخر غير النقود، واستمرار تواصل الزيادة في وما يقابله من استمرار انخفاض قيمة العملة الوطنية، والتخلي المستمر عن الاحتفاظ بها كقوة شرائية، يفقد العملة الوطنية اهم وظيفة من وظائفها كمخزن للقيمة مما يؤدي الى انحسار الطلب على السيولة النقدية الى ادنى مستوياته، مقابل زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة والتي تاخذ اسعارها باستمرار في التزايد، لذلك فان هذا النوع من التضخم يمثل اخطر انواع التضخم باعتباره يهدد الكيان الاقتصادي والنقدي للدولة .

اسئلة الفصل الرابع

س ١ : عرف كلاً مما ياتي :

- النقود . — النقود القياسية . — النقود الائتمانية .

— قيمة النقود .- التضخم . — النقود الالكترونية . — النقد الرقمي .

س ٢ : اجب عن الاسئلة الاتية:

١ — للنقود اشكال مختلفة. اذكر تلك الاشكال.

٢ — تكلم عن وظائف النقود.

٣ — ما هي خصائص النقود؟

٤ — هناك العديد من المسميات لقيمة وحدة النقد، اذكرها.

٥ — ماهي مصادر التضخم في الدول النامية.

٦ — عدد مصادر اصدار النقود الورقية.

٧ — تكلم عن نوع النقود حسب العلاقة بين قيمة النقود كنقود وقيمتها كسلعة.

س٣: ضع اشارة (✓) امام العبارة الصحيحة و اشارة (X) امام العبارة الخاطئة:

١ — لا تطلب النقود لذاتها بل لغرض استخدامها كوسيط للحصول على السلع والخدمات.

٢ - يشترط لقيام النقود بوظيفتها كوسيط للتبادل هو قبولها بشكل عام في تسوية الديون وابراء الذمم.

٣ — العلاقة عكسية بين قيمة النقود واسعار السلع والخدمات من خلال كمية النقود المعروضة.

٤ — يرى الحديون بان النقود تشبه العجلة او واسطة النقل التي تسهم في المبادلة بين السلع والخدمات.

مصادر الفصل الرابع

١. د . احمد حسين علي الهيتي، اقتصاديات النقود و المصارف، جامعة الموصل، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٥ .

٢. جمال خريس و ايمن ابو خضير و عماد خصاونة، النقود و البنوك، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٢ .

٣. د . عوض فاضل اسمااعيل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة بغداد، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠ .

٤. د . محمود يونس و د. عبدالنعيم مبارك، اقتصاديات النقود والصيرفة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٢ .

٥. د . ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، جامعة الموصل، مديرية دار الكتاب للطباعة و النشر، الموصل، ١٩٨٨ .

٦. د. صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دارالجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٨٨.

٧. د . عبدالمنعم السيد علي، اقتصادات النقود والمصارف، الجزء الاول، الطبعة الاولى، الجامعة المستنصرية، مطبعة الديواني، بغداد، ١٩٨٦.

٨. د. محمد احمد الرزاز،محاضرات في النقود والبنوك، دارالحمامي للطباعة، القاهرة، ١٩٧٤.

٩. د . كامل البكري، الاقتصاد التجميعي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٨٥ .

١٠. د . اكرم حداد و مشهور هذلول، النقود و المصارف : مدخل تحليلي و نظري، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٥ .

١١ - د . احمد حسين الرفاعي و د. خالد واصف الوزني ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، وائل للطباعة و النشر، عمان، ١٩٩٧ .

12– M.L. Burstein, “Modren Monetary Theory “، MacMillan Press Inc.,
London, 1988 .

13 – Klaus F. Zimmermann, “ Fronteers In Economics “، Springer، 2002 .

14 – Richard Coughlan,” The Theory Of Money and Finance “، MacMillan
Press Inc., London، 1986 .

15 – Paul Hallwood and Ronald MacDonald,” International Money : Theory
، Evidence and Institution ”, Basil Blackwell Inc., 1988 .

الفصل الخامس

البنـــوك

BANKS

المصارف او البنوك مؤسسات تكون من اولى مهماتهـا مـنح الائتمـان لعملائها من الاشخاص او المـشروعات . فهـي مؤسـسات تتعامـل في الـديون وتتاجر بها .

وقد نشأت البنوك على مخلفات مجموعـة مـن عـادات واعـراف بدائيـة سابقة عليها كانت تتولى اعمال الائتمان في صـورتها الاولى عـن طريـق كبـار التجار والصاغة والمرابين . وكانـت اولى الاعمـال الـتي مارسـتها البنـوك هـو قبولها ودائع العملاء على اساس الاقتراض والتعهد بالدفع اليهم فيما بعد، ثـم تقدمت مرحلة اخرى عندما بدات تقرض الجمهور من هذه الودائع . وبهذا جمعت بين عمليتي الاقتراض والاقراض معـاً . وكـان هـذا مـدخلاً لتنظـيم الائتمـان وتطويره لياخذ ارقى صورة له على شكل خلق الودائع والودائع المشتقة .

وبمرور الوقت تقدم النظام المصرفي وتنوعت وظائفه، وقامـت الى جانـب البنوك التجارية (باعتبارها المؤسسات الاولى التي نـشات لتمويـل التجـارة) بنوك اخرى يقدم كل منها ائتماناً من نوع معين . وتخصـصت هـذه البنـوك في وظيفتين رئيسيتين:

- الوظيفة النقدية **Money function** والتي تتلخص في قبول الودائـع و منح القروض وخلق الودائع واصدار النقود الورقية .

- الوظيفة التمويلية **Financing function** والتي تتولاها البنوك عن طريق تقديمها الاموال التي تحتاجها المشروعات اما لغرض التاسيس او للـسير في مرحلة الانتاج او لتنمية الانتاج وتطويره .

ولقد ارتبطت نشاة وتطور الجهاز المصرفي بنشاة وتطور النظام الراسمالي، إذ يعد ظهور الصاغة في اوروبا وكما اشير اعلاه في اواخر القرون الوسطى البداية الفعلية لنشاط المصارف الائتماني والاستثماري . واخذ هذا النشاط يتطور بمرور الوقت مواكباً التطور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة التي شهدتها الانظمة الاقتصادية بعد تلك الفترة وحتى الوقت الحاضر .

ان النشاط الائتماني الذي مارسه الصاغة كان نواة ظهور المصارف التجارية، والاخيرة كانت نواة لظهور البنوك المركزية فيما بعد والتي اخذت على عاتقها مهمة تنظيم ورقابة النشاط المصرفي والائتماني، فضلاً عن احتكارها لمهمة الاصدار النقدي وبقية المهام الاخرى التي اوكلت اليها من قبل الحكومات .

انواع المصارف

TYPES OF BANKS

كما بين اعلاه ان هناك انواعا مختلفة من البنوك تقوم كل منها بمهمة معينة ووظيفة مختلفة، يمكن بيان انواع البنوك بالشكل الاتي :

اولاً : البنوك التجارية : Trade Banks

هي منشآت تقبل الودائع من الافراد والهيئات تحت الطلب او لاجل ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلف .

اي ان هذه المؤسسات تتعامل بالائتمان قصير الاجل، وهي تبغي تحقيق هدفين هما:

١-تعبئة المدخرات المحلية للوحدات الاقتصادية افراداً كانوا ام شركات او مؤسسات او وكالات.

٢-تقديم القروض والتسهيلات للوحدات الاقتصادية .

والبنك التجاري عندما يتولى خلق الائتمان فهو يستند الى اربعة معايير في سبيل ذلك وهي:

١- شخصية المقترض .

٢- راس مال المقترض .

٣ - المقدرة المالية للمقترض .

٤ - الضمان .

• **وظائف البنوك التجارية :**

يمكن تلخيص وظائف البنوك التجارية بما ياتي :

١-قبول الودائع.

٢-اقراض الاموال للغير، ومنح التسهيلات الائتمانية التي اقتصرت بادئ الامر على مجرد خصم الكمبيالات التجارية وتحصيلها عند الاستحقاق .

٣-خلق النقود المصرفية للاسهام في زيادة النشاط الاقتصادي .

الكمبيالة :

عبارة عن ورقة يحررها صاحب القرض يثبت فيها مبلغ القرض النقدى و يحدد فيها التاريخ الذى يستحق فية اعادة القرض لصاحب الكمبيالة أى (الكمبيالة ورقة تجارية).

كمبيالة التخفيض :

عندما تأخذ الكمبيالة لأحدالبنوك فان البنك يستلمة ويقبله قبل انتهاء مدة القرض ، ويقدم بدلاً من المقترض دفع مبلغ القرض بعد تخفيف مبلغ معين من القرض المحدد كمكافأة له.

السهم :

عبارة عن ورقة تحرر يُحدد فيها نصيب شخص من رأسمال مشروع معين ، و بذلك يستحق كل شخص حسب ذلك السهم نصيبة من الأرباح ، كما يتحمل الخسارة أيضاً، وتتم فى اسواق المال عمليات بيع وشراء الأسهم ، وتنتقل ملكيته من شخص الى اًخر.

فمثلاً اذا كان رأسمال شركة (تويوتا) مؤلفاً من (١٠٠)سهم واشترى شخص ما سهمين من شركة (تويوتا) بار بعين الف دولار (٤٠٠٠٠$)، فان هذا الشخص يحمل على الارباح ويتحمل الخسائر حسب هذه النسبة ، و

بامكانة بيع سهميه فى اسواق المال والعملات بالسع الذى اشتراهما بة او با قل منه او باكثر منة.

السند :

عبارة عن ورقة يحررها المدين سواء كان مـصرفاً تجاريـاً أو فـرداً عاديـاً او حكومة ، ويحدد فى هذه الورقة التجارية اسم المدين و مقدار القرض و سعر الفائدة و مدة دفع القرض وتتم عمليات البيـع و الـشراء بهـذة الورقـة اى تنتقل ملكيتها من شخص الى آخر.

• خلق الودائع :

فكرة نقود الودائع : تمنح البنوك التجارية ائتمانها بطريقتين :

الاولى : ان يقوم البنك بدفع قيمة القرض للمقترضين دفعة واحدة او علـى عـدة دفعات بشكل نقود قانونية مما موجود بحوزته من نقود . وفي هذه الحالة ان ما يحدث هو مجرد عملية نقل مبلغ من النقود من حوزة البنـك الى حوزة المقترض دون ان يطرا اي تغيير على اجمالي كمية النقود المعروضة.

الثانية : ان يعطي البنك للمقترض الحق في ان يسحب عليه مبالغ بحدود القرض المتفـق عليـه وذلـك بواسـطة الـشيكات (Cheques) او الحـوالات (Transfers). والمقترض في هذه الحالة يمكن ان يستخدم هذه المبـالغ بوساطة الشيكات في تسديد قيمة السلع والخدمات كما لو انه استخدم النقود القانونية . وبهذه الطريقة ان بعضاً من المدفوعات قد تمـت دون استخدام النقود القانونية وذلك باستخدام نقود اخرى خلقها البنك هي نقود الودائع (Money Deposits) الـتي خلقهـا البنـك بقيـوده المحاسبية في دفاتره . وفي هذه الحالة نجـد ان هنـاك كميـة اخـرى مـن

النقود من نوع اخر اضيفت الى كمية النقود القانونيـة تلـك هـي مـا تعرف بنقود الودائع التي خلقها البنـك مما يـؤدي بالتـالي الى زيـادة اجمالي كمية النقود المعروضة .

ثانياً: البنوك المركزية: Central Banks

البنك المركزي هو البنك الذي يقف على قمة النظام المصرفي سواء مـن ناحية الاصدار النقدي او من ناحية العمليات المصرفية وتحقيق الرقابة عليهـا . وهي ايضاً موسسات عامة تعنى بالتعامل مع المؤسسات اكثر من تعاملها مع الجمهور، وعادة ما يكون هناك بنك مركزي واحد لكل دولة باستثناء الولايات المتحدة الامريكية التي يوجد فيها اكثر من (١٢) بنك معني بالاصدار النقدي تحت سلطة و رقابة مجلس الاحتياطي الفيدرالي، والبنك المركزي مؤسسة لاتبغي الربح بالدرجة الاولى.

وغالباً ما نرى ان البنك المركزي ينشأ كبنك تجاري هام تمنحه الحكومة سـلطات الاصدار كما حدث في هولندا عـام ١٨١٤ وانكلـترا عـام ١٨٤٤ وفرنـسا عـام ١٨٤٨ والمانيا عام ١٨٧٥ والولايات المتحدة الامريكيـة عـام ١٩١٤ والعـراق عام ١٩٤٧ .

من اجل توضيح الصيرفة المركزية (هـي مجموعـة مـن المؤسـسات النقديـة والتشكيلات التي تعنى بتحقيق مجموعة مـن الاهـداف وممارسـة مجموعـة مـن الوظائف تنصب على رسم وادارة الـسياسة النقديـة) يمكـن ان توضـع ثـلاث مجموعات من الاراء المعنية لتحديد مفهوم الصيرفة المركزية:

١- المجموعة الاولى : تعتقد ان البنك المركزي هو المؤسـسة الـتي تتـولى الرقابة على البنوك بشكل يساعد على تنفيذ السياسة النقدية.

٢- ان البنك المركزي هو المؤسسة التي تسعى الى المحافظة على استقرار قاعدة النقد، بما في ذلك الرقابة على التداول النقدي.

٣- البنك المركزي هو المؤسسة التي يعهد اليها واجب تنظيم حجم العملة والائتمان في اقتصاد ما.

تمارس البنوك المركزية سياساتها من خلال مجموعة من الادوات الكمية والنوعية :

أ- الادوات الكمية تتعلق بالاحتياطي القانوني، وسعر الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، وعمليات المقاصة.

ب- الادوات النوعية وهي الوسائل التي تتعلق بالاغراء الادبي والتوجيه المباشر وغير المباشر وتحديد فئات الائتمان وترتيبات التسديد والفائدة.

• وظائف البنوك المركزية:

يتميز البنك المركزي بالمميزات الثلاث التالية والتي تمثل في الوقت ذاته وظائفه الاساسية، وهي:

١ – البنك المركزي هو بنك الاصدار:

اصبح البنك المركزي في معظم الدول بموجب القانون المحتكر الوحيد لاصدار العملة، وبذلك اصبح في مركز يستطيع من خلاله ممارسة رقابة فاعلة على العملة في التداول لدى الجمهور الذي يقرر ضمن هذه الحدود مقدار ما يرغب به من العملة لاغراض المعاملات والاحتياط والتداول عموماً . ويترتب على البنك المركزي توفير مقدار كاف من العملة لتمويل النشاط الاقتصادي الى الحد الذي لا يؤدي الى احداث تضخم نقدي.

٢ – البنك المركزي هو بنك البنوك:

يدعى البنك المركزي كذلك لانه يحصر معاملاته بالبنوك فقط دون الافراد . وضمن هذه الوظيفة يعتبر البنك المركزي الملجأ الاخير الذي تلجأ اليه البنوك كلما اقتضى الامر ذلك، لانه البنك الذي تحتفظ فيه البنوك بنسبة من ودائعها (الاحتياطي القانوني) كما انه يكون بجانبها كلما احتاجت الى الاموال ويقوم باعادة خصم الاوراق التجارية التي تملكها البنوك كما يقوم بعمل المقاصة بين حسابات البنوك لتسوية حساباتها نتيجة لتعاملها فيما بينها، وبذلك يمارس البنك المركزي رقابة على البنوك التجارية حيث يستطيع التحكم في احتياطاتها النقدية وبالتالي على قابليتها على الاقراض وخلق النقود وذلك لوسائل ثلاث هي:

- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني .
- عمليات السوق المفتوحة .
- تغيير سعر اعادة الخصم .

٣ – البنك المركزي هو بنك الدولة:

يعمل البنك المركزي كوكيل مالي للحكومة وذلك لاحتفاظه بالودائع الحكومية ونقل الاموال الحكومية من منطقة الى اخرى في داخل الدولة وفي خارجها وبيع وشراء الاوراق المالية لحساب الحكومة والمساعدة على اصدار وتسويق السندات الحكومية وكذلك في دفعها عند الاستحقاق ودفع الفوائد عليها . ولعل الاهم من ذلك هو قيام البنك بمسؤولية الحد من الاثار المضرة التي قد تسببها العمليات المالية الحكومية في الاقتصاد الوطني والناجمة عن الانفاق الحكومي والضرائب المتزايدة وكذلك عن القروض الضخمة التي تقوم بها .

ثالثاً : البنوك المتخصصة :

ان جوهر نشاط المصارف المتخصصة ينصب على تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة. وكان اول بنك عراقي متخصص هو المصرف الزراعي – الصناعي الذي تاسس سنة ١٩٣٥ الا ان ازدياد نشاط المصرف وتوسع عملياته التمويلية للقطاعين الزراعي والصناعي دفع بالحكومة الى تقسيم هذا المصرف الى اثنين الاول المصرف الزراعي والثاني المصرف الصناعي . وان قيام هذه البنوك بتقديم القروض و التسهيلات يمكنها من التاثير بشكل كبير في الانشطة الاقتصادية . تدرس البنوك المتخصصة بالعراق بالشكل الاتي :

١ – المصرف الزراعي:

استقل هذا المصرف عن المصرف الزراعي – الصناعي في ١/٤/١٩٤٦ وتولى نشاطه ومهامه في تمويل القطاع الزراعي، من خلال منح القروض والتسليف ومساعدة الجمعيات التعاونية الزراعية في تحقيق اغراضها، وله العديد من الفروع على مستوى العراق . الا انه يلاحظ محدودية دوره في السنوات الاخيرة لاسباب عديدة مرتبطة بوضع العراق العام .

٢ – المصرف الصناعي:

تاسس عام ١٩٤٦ بعد فصله عن المصرف الزراعي – الصناعي، والغرض من انشائه هو النهوض بالصناعة العراقية عن طريق تقديم القروض المتوسطة وطويلة الاجل لانشاء وتوسيع المشروعات الصناعية، والتوسط في تصريف منتوجاتها بالداخل والخارج . كما قبل الودائع والامانات وفتح الحسابات الجارية

لعملائه من اصحاب المشروعات الصناعية . ايضاً لـه العديـد مـن الفـروع في معظم محافظات العراق .

٣ – المصرف العقاري:

ظهرت الحاجة الى هذا المصرف بسبب ارتفاع الايجارات وقلة المعروض من المساكن (في منتصف القرن العشرين) قياسـا بزيـادة حجـم الطلـب علـى الاسـكان بالاضافة الى سعر الفائدة على رؤوس الامـوال المقترضـة مـن المـصارف وكثـرة الرهنيات بفوائد عالية من المرابين، مما دعا الى تاسيس هذا المـصرف، وتحـددت مهمته في اقراض العراقيين مبالغ موثقة بعقارات او بحقوق مستقرة عليها .

رابعاً: الائتمان: Credit

لقد وضح فيما سبق كيف نشات النقود والوظائف التي تقوم بها . انـه اتخاذ النقود اداةً للتبادل ومقياساً للقـيم واداةً للادخـار والـدفع المؤجـل كـان شرطاً ضرورياً واساسياً لظهور الائتمـان بمؤسـساته المتعـددة والمختلفـة . فلقـد تطورت وظائف ومؤسسات الائتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة الـتي مـرت بها البشرية، إذ اصبح الائتمان عنصراً رئيساً مـن عناصـر التمويـل اللازمـة لاقامة ونمو المشروعات على اختلافها .

يعرف الائتمان بانه تنازل عن مال حاضر لقاء مال مستقبل، واساسـه الثقة، بعبارة اخرى ان الائتمان هو مبادلة قيمة حاضرة بقيمة اجلة، ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغاً من المال فهو يبادله قيمة حاضرة على امـل الحصول على قيمة اجلة عند سداد مبلغ القـرض في الموعـد المـستقبلي المتفـق عليه، ويمكن ان يعبر هذا المفهوم للائتمان من وجهة نظـر اخـرى عـن مفهـوم

الدّين حيث كلاهما يمثل تعهداً بالدفع في المستقبل . اما على مستوى النشاط الاقتصادي فيقصد بالائتمان كونه : امداد وتجهيز العناصر العاملة في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة بالنقود الحاضرة او ما يقوم مقامها لتيسير المبادلات .

وتحصل عمليات الائتمان بطرق قانونية مختلفة، كالقرض والخصم والتسليف والبيع لاجل والايجار . واهم سلعة تكون موضوعاً لعملية الائتمان هي النقود لانها تخول الشخص الحق في الحصول على كل السلع والخدمات الاخرى . والشكل القانوني الذي ياخذه الائتمان في الغالب هو قرض النقود. واساس الائتمان توافر الثقة بين المقرض والمقترض، اي الثقة في مقدرة المقترض على الوفاء بالمبالغ والفوائد ورغبته في التسديد. ويستوجب الائتمان مرور فترة من الزمن بين وقت التسليم والتسلم او الاقتراض والتسديد. وادوات الائتمان هي:

١) الاوراق التجارية المتمثلة والسند الاذني والشيك و غيرها، وهي اوراق قابلة للتحويل وتستخدم في عمليات الائتمان قصير الاجل .
٢) اوراق البنكنوت .
٣) الاوراق المالية وهي الاسهم والسندات .

انواع الائتمان المصرفي:

ان الغرض من الائتمان ودوره في الحياة الاقتصادية يختلف بحسب طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي القائم في المجتمع، ودرجة تطوره ونموه الاقتصادي، لهذا فان انواع الائتمان تختلف باختلاف الغرض او الوظيفة المطلوبة من الائتمان . ومهما تكون تصنيفات الائتمان المصرفي فانه لا يمكن الجزم بانفصال كل نوع

من التصنيفات او التقسيمات عن الاخر فهناك تداخل واضح وملحوظ بين هذه الانواع و ادناه انواع الائتمان مصنفة حسب الغرض او الوظيفة التي يقوم بها:

اولاً : الائتمان حسب النشاط الاقتصادي:

يندرج تحت هذا النوع من التصنيف كل من :

- **الائتمان الاستثماري:**

يقصد به القروض والتسهيلات الممنوحة الى المشاريع والمؤسسات الانتاجية لتمويلها لسد احتياجاتها الاستثمارية، وعادة ما يكون هذا النوع من الائتمان طويل الاجل .

- **الائتمان التجاري:**

يقصد به الائتمان الذي يقدم بصورة قروض وتسهيلات مصرفية الى المتعاملين بعمليات التسويق والتبادل التجاري المحلي والخارجي سواء كانت حكومية ام مشروعات ام افراداً، وعادة ما يكون هذا النوع من الائتمان قصير الاجل .

- **الائتمان الاستهلاكي:**

يقصد به الائتمان الذي يحصل عليه الافراد بهدف تمويل انفاقهم الاستهلاكي، بخاصة لتمويل شراء السلع المعمرة، ويقدم هذا النوع من الائتمان اصحاب المتاجر والجمعيات التسليفية والاستهلاكية .

ثانياً : الائتمان بحسب الفترة الزمنية :

يقسم هذا النوع من الائتمان الى ثلاثة انواع وهي :

- **الائتمان المصرفي طويل الاجل:**

عادة ما تحصل المشروعات التي تحتاج الى تمويل رؤوس اموالها الثابتة الى مثل هذا النوع من **الائتمان** لذا تكون فترته الزمنية اكثر من خمس سنوات ولغاية خمس وعشرين وحتى ثلاثين سنة .

• الائتمان المصرفي متوسط الاجل:

يقدم هذا النوع الى المشروعات التي تحتاج الى رؤوس اموال لتجديد وتحديث موجوداتها ، كما يدخل ضمن هذا النوع الائتمان الاستهلاكي المقدم الى الافراد للحصول على السلع المعمرة، لذا تكون فترته الزمنية لاكثر من سنة واقل من خمس سنوات .

• الائتمان المصرفي قصير الاجل:

يحصل على هذا النوع من الائتمان الافراد والمشروعات بهدف تمويل عملياتها المختلفة ولفترات قصيرة الاجل، وفترته الزمنية اقل من سنة (ثلاثة اشهر، او ستة، او تسعة اواثنا عشر شهراً) .

ثالثاً: الائتمان بحسب نوع الضمان:

يقصد به ذلك الائتمان الممنوح للاطراف المختلفة وبوساطة الضمانات التي تقدمها هذه الاطراف الى الجهة المانحة للائتمان، وتتمثل في :

• الائتمان الشخصي:

يتمثل في الائتمان الممنوح الى المقترضين دون ان يقدموا ضمانات عينية عدا وعودهم بسداد القرض حين الاستحقاق، وتعتمد المصارف والجهات المقرضة هذه الوعود من خلال معرفتها بمراكز ومكانة مدينيهم السوقية .

• الائتمان العيني:

يقدم المقترضين في هذا النوع من الائتمان ضمانات عينية مختلفة، فاذا تعذر على المقترض تسديد ما بذمته يلجا المصرف الى التصرف قانونياً بتلك الضمانات المقدمة من قبل المقترضين .

رابعاً: الائتمان بحسب الجهة الطالبة له:

يتمثل هذا النوع من الائتمان في:

- **الائتمان العام:**

يقصد به الائتمان الممنوح الى الدولة او الحكومة او المؤسسات المالية .

- **الائتمان الخاص:**

يتمثل في الائتمان الممنوح الى الافراد والهيئات والشركات الخاصة غير الحكومية .

اغراض الائتمان المصرفي:

يتمتع الائتمان المصرفي باهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية المعاصرة، وتظهر هذه الاهمية في دوره في تسوية المبادلات التجارية الداخلية والخارجية. وتتلخص اغراض الائتمان المصرفي ب:

- **تمويل الانتاج:**

يمكن للمنتجين الحصول على الائتمان عن طريق اصدار السندات وبيعها للمشروعات والافراد مما يساعد في زيادة حجم الادخارات لدى الاطراف المشترية لتلك السندات، بذلك تقوم المؤسسات الائتمانية بدور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين، وهذه الوساطة تساعد على تسهيل وتسريع وزيادة حجم الاستثمار والانتاج في الاقتصاد ، فضلاً عن تقديم المصارف للقروض مباشرة للمستثمرين بما هو متوفر لديها من ودائع المدخرين .

- **تمويل الاستهلاك:**

المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك هو حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع آجل لاثمانها، ويساعد الائتمان الاستهلاكي في تمكين المستهلكين بالحصول على السلع، وايضاً في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، ومن ثم يساهم في زيادة رقعة السوق وزيادة حجم الانتاج والاستثمار .

- **تسوية المبادلات:**

ان قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وابراء الذمم تظهر اهميتها من خلال مكونات عرض النقد او كمية وسائل الدفع في المجتمع فزيادة الاهمية النسبية لنقود الودائع من اجمالي مكونات عرض النقد يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وابراء الذمم بين الاطراف المختلفة. وان قيام المصارف التجارية بخلق الودائع واستخدام ادوات الائتمان الاخرى من اوراق مالية وكمبيالات ساعد كثيراً على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها .

اسئلة الفصل الخامس

س ١ : عرف الاتي :

- الائتمان . – البنوك التجارية .

س ٢ : اجب عن الاسئلة الاتية :

١ – تكلم عن أنواع المصارف .

٢ – اذكر المعايير المطلوبة لخلق الائتمان بالبنك التجاري، ماهي ؟

٣ – ما هي اوجه منح البنوك التجارية للائتمان ؟

٤ – ما هي الفروض التي يعتمدها البنك التجاري في خلق نقود الودائع ؟

٥ – اذكر العوامل المحددة لحجم الودائع المشتقة من قبل المصارف التجارية .

٦ – ما هي صورة العلاقة بين الائتمان الجديد (الودائع المشتقة) والمحددات الكمية ؟

٧ – بين مجموعات الاراء حول مفهوم البنوك المركزية .

٨ – تكلم عن وظائف البنوك المركزية .

٩ – ما هي انواع البنوك المختصة ؟

١٠ – عدد ادوات الائتمان .

١١ – ما هي صور الائتمان المصرفي ؟

١٢ – تكلم عن الائتمان حسب النشاط الاقتصادي .

١٣ - تكلم عن الائتمان حسب الفترة الزمنية .

١٤ - تكلم عن الائتمان حسب نوع الضمان .

١٥ - تكلم عن الائتمان حسب الجهة الطالبة له .

١٦ – بين اغراض الائتمان المصرفي .

١٧ – تكلم عن فكرة خلق نقود الودائع .

س ٣ : بين فيما اذا كانت العبارات الاتية صحيحة (✓) ام خاطئة (X) :

- مقدرة البنك على مضاعفة خلق الودائع تعتمد على نسبة الاحتياطي .
- مقدرة البنك على مضاعفة خلق الودائع تتناسب عكسياً مع نسبة الاحتياطي .
- اجمالي ميزانية البنك التجاري يساوي مقلوب نسبة الاحتياطي .
- تمارس البنوك المركزية سياساتها من خلال مجموعة من الادوات الكمية و النوعية .

مصادر الفصل الخامس

١ - د . احمد حسين علي الهيتي، اقتصاديات النقود و المصارف، جامعة الموصل، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٥ .

٢ - جمال خريس و ايمن ابو خضير و عماد خصاونة، النقود و البنوك، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٢ .

٣ - د . عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة بغداد ، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ، ١٩٩٠ .

٤ - د . محمود يونس و د. عبدالنعيم مبارك، اقتصاديات النقود والصيرفة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٢ .

٥ - د . ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، جامعة الموصل، مديرية دار الكتاب للطباعة و النشر، الموصل، ١٩٨٨ .

٦ - د . صبحي تادرس قريصة، النقود و البنوك، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٨٨ .

٧ - د . عبدالمنعم السيد علي، اقتصادات النقود والمصارف، الجزء الاول، الطبعة الاولى، الجامعة المستنصرية، مطبعة الديواني، بغداد ، ١٩٨٦ .

٨ - د . محمد احمد الرزاز، محاضرات في النقود و البنوك، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، ١٩٧٤ .

٩ - د. كامل البكري، الاقتصاد التجميعي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية،١٩٨٥.

١٠ - د . اكرم حداد و مشهور هذلول، النقود و المصارف : مدخل تحليلي و نظري، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٥ .

١١ — د . احمد حسين الرفاعي و د. خالد واصف الوزني ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق، الطبعة الثانية، وائل للطباعة و النشر، عمان، ١٩٩٧ .

الفصل السادس

البطالة

UNEMPLOYMENT

وجدت البطالة كظاهرة في اغلب المجتمعات الانسانية سابقاً وحاضـراً، و لايكاد اي مجتمع انساني ان يخلو من هذه الظـاهرة بـشكل او اخـر . والدولـة العصرية تفهم بطريقة مثلى ان الدورة الاقتصادية النشيطة لا تخلو مـن ظـاهرة البطالة، وهذا ما سوف ينعكس على الاقتصاد المحلـي والقـومي مـن حيـث انتعاشه وتنوعه ونهوضه، مما يؤدي الى توفر فـرص عديـدة ومتنوعـة للعمـل، ومن ثم تنخفض نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع، وبذلك يتضح ان الدورة الاقتصادية لها دور اساسي في تشكيل اقتصاديات المجتمعات المعاصرة ونشاط سوق العمل فيها، لان البطالة عـادة مـا تـرتبط وبـشكل عـام بحالـة الـدورة الاقتصادية للدول، حيث تظهر البطالة جليـاً وتـزداد نـسبها في حالـة الركـود الاقتصادي العام وكذلك عند حدوث ازمات اقتصادية مؤقتة ناتجة عن اسـباب و عوامل داخلية تتعلق باجراءات العمل والتوظيف او سوء توافق بـين مخرجـات التعليم وسـوق العمـل او نتيجـة عوامـل وضـغوط خارجيـة تتعلـق بمنظومـة الاقتصاد الدولي .

تمثل البطالة من ابرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الـتي تـسبب المتاعب والاضطرابات المختلفة للافراد والحكومات لما لها من اثار سـلبية علـى النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي، لذلك فكثير من الدول في العالم المعاصر تسعى الى دراسة البطالة وتحليل اسبابها ونتائجها في مجتمعاتها بشكل مـستمر ودؤوب وتحاول جاهدة تحديد عدد العاطلين عن العمـل ونـسبتهم مقارنـة بقـوة العمل من اجمالي عدد السكان . لذا تعد قضية البطالة المتمثلـة بعـدم وجـود

فرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية من اهم الموضوعات التي اخذت تشغل السياسيين واصحاب القرار، إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسبة البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم، ان الاهتمام الكبير بهذه القضية ياتي بلا شك من اهمية ظاهرة البطالة نفسها و ما يترتب عليها من اثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع .

من اجل الوصول الى مفهوم دقيق للبطالة لابد من الاشارة الى المفردات الاتية التي تساعد في صياغة تعريف واضح للبطالة، وهي :

- **العمل:** Labour

العمل من عناصر الانتاج المهمة (إن لم يكن الاهم)، والدخل الذي يتولد من العمل يشكل الجزء الاغلب من الدخل القومي. وان العمل هو عرض للموارد البشرية في جانبيه الجسدي (Physical) والذهني (Mental)، وان هذا العرض يعتمد على عاملين، هما:

١- قوة العمل الاجتماعية المتاحة، بمعنى السكان مطروحاً منه اية فئات من السكان الذين لا يعملون .

٢-عدد ساعات العمل الاسبوعية التي يتهيأ السكان للقيام بها .

يعرف العمل كونه: الجهد البدني والعقلي الذي يبذله الانسان في مجال نشاطه الاقتصادي والمهني من اجل الكسب، اي الحصول على العوض او المقابل .

هناك عوامل عديدة تؤثر في كفاءة العمل من بينها :

١- الصحة العامة لقوة العمل .

٢- الثقافة العامة والخلفية المعرفية لقوة العمل .

٣- الحوافز المقدمة للعمل .

٤- التدريب.

• قوة العمل: Manpower

هي القوة التي يملكها الانسان على العمل والمتمثلة في مجموع الامكانات المادية والعقلية الكامنة في جسم الانسان وفي شخصيته الحية والتي بفضلها يستطيع ان ينتج خيرات مادية .

فقوة العمل هي التي تنشئ وتحرك وسائل الانتاج، ومع تقدم ادوات الانتاج تنمو لدى الانسان القدرة على العمل، والدراية . فالعمل هو جهد الانسان ليكون مصدراً لكسب القوت وتوفير الاحتياجات، وبالتالي المساهمة في خلق الرفاه العام للمجتمع.

• القوى العاملة: Labor Force

تشمل الافراد القادرين على العمل والذين يقومون بعمل مثمر ويتقاضون لقاء هذا العمل اجراً نقدياً او عينياً، كما تشتمل على المتعطلين (الراغبين بالعمل المثمر لكنهم لا يجدونه).

بعبارة اخرى : **هي نسبة معينة من مجموع السكان والتي تمثل قوى العمل المتاحة في المجتمع (المعروض الكلي منها في اية فترة زمنية)، وهي ذلك الجزء من السكان القادرين على العمل والراغبين فيه (تضم المشتغلين والمتعطلين) .**

• الاستخدام الكامل: Full Employment

هي الحالة التي يصل فيها الاقتصاد القومي الى امكانية تشغيل كافة افراد القوى العاملة الباحثين عن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه بالاجر السائد . و قد يصاحب الاستخدام التام وجود بطالة جزئية ذلك ان الاستخدام التام قلما يوجد في كافة الانظمة الاقتصادية . فالاستخدام التام هو : **ذلك المستوى من الاستخدام الذي تنتفي فيه حالة البطالة الاجبارية** . وان هذا المستوى يبدو للوهلة الاولى بانه : **كمية محدودة من العمل يمكن حسابها الى اقرب ساعة عمل اذا توافرت المعلومات الكافية الخاصة بالعرض والطلب لسوق العمل.**

• البطالة: Unemployment

ظاهرة تتمثل في عدم ممارسة الافراد الذين هم في سن العمل للنشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة لظروف خارجة عن ارادتهم بالرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه وبحثهم عنه.

عموماً، فان البطالة تشير الى الفرق بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المستخدمة في الانشطة الاقتصادية المختلفة عند مستويات الاجر وظروف العمل السائدة في السوق .وان معدلات البطالة تتباين بين المهن والانشطة الاقتصادية المختلفة وكذلك بين المناطق الجغرافية والفئات العمرية .

وان معدل البطالة : الذي يعد مؤشراً اقتصادياً رئيساً للاداءِ الاقتصادي، فالاقتصاد الذي يعاني من بطالة عالية ومستمرة يعاني من فقدان موارده

الانتاجية، ومستوى انتاجه يكون دون موارده الانتاجية التوازنية. وعلى اساس ما تقدم فان السكان يقسمون حسب الاحصاءات الى اربعة فئات :

١- الافراد الذين وظفوا في بعض اصناف العمل عند اجراء الاحصاء .

٢- الافراد الذين هم خارج قوة العمل ولا يطلبون وظيفة اصلاً .

٣- الافراد الذين يطلبون وظيفة، الا انهم لا يبحثون عنها لانهم يعتقدون بعدم امكانية حصولهم عليها.

٤- الافراد الذين يطلبون وظيفة، وبحثوا عنها، لكنهم لم يجدوا الوظيفة التي تطلبهم .

وعندما تقاس البطالة بمعدل البطالة، وهي نسبة غير المشتغلين (المتعطلين من القوى العاملة) الى اجمالي قوة العمل، وبحسب الصيغة الاتية :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين من العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}} \times ١٠٠$$

مسببات البطالة : The Causes Of Unemployment

يمكن تقسيم مسببات البطالة الى:

اولا- العوامل الداخلية المسببة للبطالة في اي اقتصاد يمكن ان تتمثل بالعوامل التالية سواء نتجت من جانب الطلب ام من جانب العرض :

أ- ارتفاع معدلات النمو السكاني بخاصة في الدول النامية .

ب- تزايد مخرجات النظام التعليمي، من جميع التخصصات العلمية .

ج-تدفق العمالة من خارج الاقتصاد سواء كانت عمالة وافدة، او عمالة مهاجرة، او نازحة محلية لاسباب مختلفة (اقتصادية، او سياسية، او اجتماعية، او غيرها) .

د- عدم قدرة الاقتصاد المحلي على خلق التراكمات الراسمالية اللازمة او الكافية للقيام بالاستثمار في المشاريع الاقتصادية المختلفة من تاسيس او توسيع او تطوير .

ثانيا - العوامل الخارجية المسببة للبطالة فتتمثل فيما ياتي:

أ-وضع الاقتصاد العالمي الذي يعاني من الدورات الاقتصادية بخاصة الركود الاقتصادي (بخاصة اقتصادات الدول المتقدمة والتي لها دور وتاثير كبير في الاقتصادات الاخرى) .

ب-تاثير الاحداث العالمية التي تحصل في مختلف الاقتصادات والتي تؤدي الى صدمات اقتصادية عالمية، واثارها في تعزيز معدلات البطالة، ارتفاع اسعار البترول وغيرها من مصادر الطاقة التي تؤثر في رفع كلف الانتاج وما تفرزه من اثار تؤدي الى تقليل الاستخدام.

انواع البطالة: Types of Unemployment

تتخذ البطالة اشكالاً متعددة طبقاً لمسبباتها، الامر الذي يترتب عليه اختلاف اجراءات مواجهتها. كما يمكن التمييز بين نوعين رئيسين للبطالة يندرج تحت كل منهما انواعاً فرعية متعددة، هما:

١- البطالة السافرة (الصريحة): وتنقسم الى:

اولاً : البطالة الاجبارية :

تتكون من الانواع الاتية للبطالة : الاحتكاكية، والهيكلية، والدورية، والموسمية .

ثانياً : البطالة الاختيارية :

٢- البطالة المقنعة .

يمكن دراسة الانواع اعلاه للبطالة بالشكل الاتي :

١- البطالة الاحتكاكية: Frictional Unemployment

تشير هذه البطالة الى وجود افراد قادرين على العمل، ويبحثون عن وظيفة مناسبة او يبحثون عن وظيفة افضل علماً بان هناك وظائف تناسب خبراتهم واعمارهم ومهاراتهم، الا انهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف واماكن وجودها، هذا في الوقت الذي يحاول فيه اصحاب الاعمال البحث عن العمالة البديلة للمتقاعدين لديهم او لشغل الوظائف المترتبة على توسع المنشآت الخاصة بهم .

٢- البطالة الهيكلية (البنيانية) Structural Unemployment

هي جزء من القوة العاملة غير الفنية التي لاتستطيع العمل في الصناعة والزراعة الحديثة بسبب تطور اساليب الانتاج وعدم تاهيل هذه القوة العاملة، اي عدم ملائمة المهارة التي يمتلكها العمل المتاح لمتطلبات سوق العمل، وان هذا النوع من البطالة تطول فترة تعطله حتى يتسنى لمن يريد من هذا النمط من العمالة ان يعيد تاهيل نفسه ليواكب التطور الجديد .

يمكن ان يدخل ضمن هذه الشريحة مـن البطالـة الاعـداد الكـبيرة مـن خريجـي تخصص معين بحجم اكبر من الحاجة اليهم كتخرج عدد كبير من المهندسـين اكـبر من حاجة السوق (او الاطباء، او المحاسبين، او المهندسين الزراعيين وغيرهـم) بمعنى ان هيكل الاقتصاد وبنيته لا تسمح باستيعاب هؤلاء .

يكون هذا الشكل من البطالة اكثر وضوحاً في الدول الناميـة، فهنـاك فيض في الايدي العاملة غير الفنية بما لا يتلائم مـع متطلبـات الـسوق . وقـد تنشا هذه البطالة بسبب عدم توفر عناصر الانتـاج الاخـرى اللازمـة للعمليـة الانتاجية .

يمكن التمييز بين بعدين فيما يخص هذا النوع من البطالة:

١- عـدم التوافـق بـين مـؤهلات العـاطلين وخبراتـه وبـين متطلبـات الوظائف الشاغرة .
٢- عدم التوافـق الجغـرافي بـين امـاكن الوظـائف الـشاغرة وامـاكن الباحثين عنها

٣- البطالة الدورية: Cyclical Unemployment

تعتبر البطالة الدورية بطالة اجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي (دورة الاعمال الاقتصادية: او الـدورة الاقتـصادية Trade Cycle)، حيـث تظهر في حالة الانكماش او الركود . ذلك انه عنـدما يـنخفض الطلـب الكلـي على السلع والخدمات، يقوم اصحاب الاعمال بتسريح جزء من العمـال . ويهـتم الاقتصاديون وواضعوا السياسات الاقتصادية بهذا النوع من البطالـة لخطورتـه محاولين المحافظة على عدم تـدني مـستويات الانتـاج مـع تحقيـق مـستويات

ملائمة للنشاط الاقتصادي، مما يؤدي الى عدم ظهور هذا النوع من البطالة والتقليل من حدته .

فكلما كان اقتصاد الدولة النامية اكثر تقدماً والهيكل الاقتصادي اكثر تنوعاً، قل تاثره بالمتغيرات الدورية في الاقتصاديات الاخرى، والعكس صحيح.

٤- البطالة الموسمية: Seasonal Unemployment

تنشا بسبب قصور الطلب على العمال او بعبارة اخرى زيادة عرض العمل في مواسم معينة. وقد تكون المواسم مناخية ام مواسم اجتماعية، إذ يتعطل كثير من العمال في اجزاء من السنة، مثلاً شتاءاً كعمال البناء، كما ان عمال السياحة يعملون في المواسم الملائمة للسياحة سواء كانت مناخية او مناسبات دينية وانهم يفقدون العمل في الاوقات الني لا يوجد فيها سياحة . وقد تكون فترات تخرج الطلبة من الجامعات وغيرها من مراكز التدريب والتعليم.

تنتشر هذه البطالة في الدول النامية كثيفة السكان التي تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي الذي لا يتطلب سوى قدر ضئيل من راس المال وقدراً محدوداً من المستوى التقني، وعليه فان تزايد العمالة في هذا القطاع يعكس نوعاً من البطالة الموسمية بسبب طبيعة النشاط الزراعي، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة والحصاد وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل .

ثانياً -البطالة الاختيارية : Voluntary Unemployment

تشمل هذه البطالة القادرين على العمل الا انهم لا يرغبون العمل في ظل الاجور السائدة بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم، مثل : الاغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الاجور المتاحة وبعض المتسولين، وكذلك الافراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على اجور عالية، و لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة باجور اقل مما تعودوا عليه من الاجور المرتفعة، غير ان هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع .

٢- البطالة المقنعة: Disguised Unemployment

تسمى مقنعة او مستترة لانها غير ملحوظة وهي تصف العمال الذين يعملون بانتاجية متدنية بل يعملون بانتاجية حدية تساوي صفر . بمعنى انها توجد حيث يعمل الافراد باقل من الطاقة الانتاجية المفترضة لهم، او في حالة وجود اعداد من العاملين في بعض القطاعات دون ان يترتب على وجودهم ناتج صافي او اضافي، وقد يترتب على توظيفهم نقصاً في الناتج الكلي، اي انهم في حالة عمالة ظاهرياً بينما عملهم لا يسفر عن حلق سلع او خدمات، وبالتالي تكون انتاجيتهم الحدية في الحالة الاولى صفراً وسالبة في الحالة الثانية . يتضح ان هنالك مفهومين لهذا النوع من البطالة، وهما:

١) ينصرف الى الافراد الذين يعملون، ولكن ليس بكامل طاقتهم او يعملون في اعمال انتاجيتهم فيها اقل بكثير مما يمكن ان تكون عليه في اعمال اخرى .

٢) ينصرف الى الافراد الذين يعملون في اعمال تكون فيها الانتاجية الحدية للعمل ضئيلة جداً او منعدمة وقد تكون سالبة . وهذا المفهوم هو الاكثر شيوعاً .

تظهر هذه البطالة في مجال الزراعة التقليدية او الوظائف الحكومية حيث يكون عدد العمال الذين يشتغلون في الوحدة الانتاجية اكبر مما يجب بمعنى ان المزرعة تستطيع ان يقوم على شؤونها عاملان تجد ان الذين يعملون فيها خمسة، وهذا واضح في الزراعة التقليدية حيث قد تكون اسرة ما مؤلفة من عشرة افراد منهم اربعة قادرون على العمل يشتغلون في ارضهم اياماً معدودة في السنة فلو حسبت ساعات عملهم لتبين ان عاملاً واحداً لو عمل ما معدله ثمان ساعات يومياً يزيد او يساوي ساعات عملهم .

كما ان مكتباً حكومياً معيناً قد يعمل فيه خمسة موظفين، لو حسبت ساعات عملهم اليومية لوجدت انها تساوي مثلاً ١٦ ساعة، فاذا كانت ساعات العمل اليومية للموظف هي ثمان ساعات، إذاً فان هذا المكتب يوجد فيه ثلاثة زيادة وهم ضمن البطالة المقنعة وتسمى بالمقنعة او المستترة لانه لا يعرف من هم الثلاثة العاطلون عن العمل لان الخمسة يعتبرون عاملين.

يزداد ظهور وانتشار هذا النوع من البطالة في الدول النامية حيث تتميز بوجه عام بوفرة نسبية في عنصر العمل، بينما تكون فرص العمل فيها محدودة بسبب ضيق مجالات الانتاج عموماً، مما يجعل الافراد يشتغلون في اية اعمال حتى ولو كانت متدنية او عديمة الانتاجية ومما يدعم ذلك الامر انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الايدي العاملة غير الماهرة .

- **اثار البطالة:** The Effects Of Unemployment

يركز معظم الاقتصاديين عند دراسة البطالة على الاثار الاقتصادية لها، الا ان اثار البطالة تتجاوز الابعاد الاقتصادية الى الجوانب الاجتماعية والنفسية . لذلك سيتم التطرق الى الابعاد الثلاث الاتية لاثار البطالة:

اولاً: الاثار الاقتصادية: Economical Effects

العمل عنصر انتاجي وتعطله يعني حرمان المجتمع من انتاجية ذلك العنصر لانه لن يساهم في العملية الانتاجية، ثم ان العامل العاطل سوف لا يحصل على دخل وبالتالي فان مقدرته على الانفاق تكون ضئيلة او معدومة مؤثرة بذلك على حجم الانفاق الكلي في المجتمع مما يؤدي الى انخفاض مستوى الطلب الكلي، وما يتبع انخفاض الطلب الكلي من اثار انكماشية على الاقتصاد القومي لان الطلب هو الذي يحفز الانتاج فانخفاض الطلب سيؤدي الى انخفاض الانتاج مما سيؤدي الى تفاقم البطالة وهكذا.

يتضح ان الاثار الاقتصادية للبطالة على العاطل اثار مباشرة وسلبية، لانها تؤدي الى انخفاض دخولهم او قد تصل الى الصفر، في ظل هذه الحالة يلجأ المتعطلون الى انفاق ماسبق ان ادخروه، وانخفاض الدخل او عدم وجود الدخل يترتب عليه انخفاض مستوى الانفاق ومن ثم يؤثر ذلك في صحة الافراد مما يترتب عليه انخفاض انتاجيتهم في حالة عودتهم الى العمل مرة اخرى .

ولا تقتصر الاثار الاقتصادية على المتعطلين عن العمل فقط بل وتشمل اقتصاد الدولة ككل .ففي حالة وجود ركود اقتصادي والذي يعني وجود بطالة وركود حركة الانتاج والبيع والشراء لينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي وهنا يمكن اجمال الاثار السلبية للبطالة

على الاقتصاد ككل بان يترتب عليها انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاقتصادية.

ثانياً : الاثار الاجتماعية والنفسية: Social & psychology Effects

تؤثر البطالة سلباً على الحالة النفسية والاجتماعية للفرد العاطل، حيث يظهر الشعور بالاحباط وعدم الثقة بالنفس، والانتماء وجدوى الحياة ويزداد هذا الشعور كلما طال امد البطالة، ومما لا شك فيه ان تاثير مثل هذا الشعور على مجتمع المتعطل هو تاثير مدمر، وخاصة موضوع الانتماء الذي يعتبر عاملاً اساسياً في عملية التنمية الشاملة، إذ ان الفرد المتعطل والذي يشعر بان له الحق في فرصة عمل ولم يحصل عليها لسبب او اخر، ليس من السهولة بمكان اقناعه بالتعاون والتجاوب مع متطلبات وبرامج التنمية في البلد، وقد تؤدي الاثار النفسية والاجتماعية للبطالة الى ارتفاع معدلات الانتحار والاجرام والتفكك الاسري .

يمكن تلخيص الاثار الاجتماعية للبطالة في النقاط الاتية:

١- الشعور بالاحباط والفراغ والملل مما يؤدي الى الانحراف السلوكي للفرد داخل اسرته وفي مجتمعه .

٢- الشعور بالنقمة مما يؤدي الى السرقة والاجرام والتفكك الاسري .

٣- القلق وعدم الطمانينة في المجتمع بسبب انتشار الجريمة .

٤- اضطراب الاوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها .

اسئلة الفصل السادس

السؤال الاول : اختر احدى الاجابات الملحقة بالسؤال للاجابة عن مطلوب السؤال :

١- البطالة نتيجة تغيرات في انواع متطلبات المهارة للعمال تسمى :

أ- بطالة هيكلية . ب- بطالة دورية. ج- بطالة مقنعة .

د- بطالة احتكاكية .

٢- البطالة نتيجة الوقت الذي ياخذه العاطلون عن العمل لتخصيص عمل يستغل مهاراتهم يسمى :

أ- بطالة هيكلية . ب- بطالة دورية . ت- بطالة مقنعة. ث- بطالة موسمية.

٣- الاقتصاد المتغير باستمرار :

أ- سوف يعاني من البطالة الاحتكاكية والهيكلية .

ب- سوف يعاني من البطالة الدورية فقط .

ج- انعدام البطالة .

د-لا توجد بطالة مقنعة.

٤- ان زيادة وقت البحث المثالي عن العمل :

أ- يقلل معدل البطالة . ب- يزيد معدل البطالة .

ج- يقلل عرض الاجر . د- يزيد عرض الاجر .

٥- معدل التشغيل يساوي :

أ- عدد الاشخاص العاملين مقسوم على عدد العاطلين عن العمل.

ب- عدد الاشخاص العاطلين عن العمل مقسوم على عدد السكان المدنيين.

ج- عدد الاشخاص العاملين مقسوم على القوى العاملة المدنية .

د- عدد الاشخاص العاملين مقسوم على عدد السكان المدنيين .

السؤال الثاني : اجب بصح (√) او بخطأ (X) عن العبارات التالية :

١- ان الكثير من المشاكل الاجتماعية، بل الجرائم اليومية يعود اسبابها الى وجود مشكلة البطالة .

٢- يقاس معدل البطالة بالصيغة الاتية

٣- ان قانون اوكان يشير الى ان كل تراجع حقيقي في الدخل القومي بنسبة ٢٪ يقاله زيادة مقدارها ١٪ في معدل البطالة .

٤- البطالة البنيانية (الهيكلية) هي الناتجة عن فيض الايدي العاملة غير الفنية والتي لا يمكن استخدامها في قطاع الزراعة والصناعة لان هذين القطاعين بحاجة الى كفاءات تتلائم مع طرق الانتاج الحديثة .

٥- شبه البطالة سميت بهذا الاسم لانها تشكل بطالة كامنة في المجتمع.

السؤال الثالث : عرف المفاهيم الاتية :

- البطالة الاحتكاكية . - البطالة المقنعة . – البطالة الهيكلية .– البطالة . – البحث عن العمل.

- النقابة . – العمل . – قوة العمل .- القوى العاملة . – الاستخدام الكامل .

السؤال الرابع : وضح مفهوم البطالة، وكيف يقاس معدل البطالة ؟

السؤال الخامس : هناك اسباب داخلية واخرى خارجية لحدوث البطالة، وضح الاسباب مع الشرح .

السؤال السادس : هناك انواع متعددة للبطالة تختلف من ظرف لاخر ومن دولة لاخرى، وضح بالتفصيل انواع البطالة .

السؤال السابع : عدد اهم الاجراءات للحد من ظاهرة البطالة .

السؤال الثامن : اجب عن مجموعة الاسئلة الاتية :

١ – لماذا تؤثر البطالة في الرفاهية الاقتصادية باكثر من فرط العرض في الاسواق الاخرى عدا

سوق العمل ؟

٢ – ما هي العوامل المؤثرة في كفاءة العمل .

٣ – اذكر فئات السكان بالنسبة للعمل .

٤ – وضح التحليل الاقتصادي الجزئي لعملية البحث عن العمل .

٥ – بين المفاهيم المختلفة للبطالة المقنعة .

٦ – تكلم عن اثار البطالة .

٧ – اذكر دور السياستين المالية والنقدية في معالجة البطالة .

السؤال التاسع : الجدول الاتي يوضح عدد العاملين وعدد العاطلين عن العمل في دولة ما :

السنة	عدد السكان/نسمة	عدد القوى العاملة/عامل	عدد العاطلين عن العمل / عامل	معدل البطالة ٪
١٩٩٨	٢٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	
١٩٩٩	٢٥٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	
٢٠٠٠	٣١٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	
٢٠٠١	٣٨٥٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	
٢٠٠٢	٤٣٥٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠	٢٧٥٠٠٠٠	
٢٠٠٣	٥٠٠٠٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠٠٠	٣٢٥٠٠٠٠	
٢٠٠٤	٥٦٠٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	
٢٠٠٥	٧١٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	٤٩٠٠٠٠٠	

المطلوب : احتساب معدل البطالة .

السؤال العاشر : بين اهم الاثار الاجتماعية للبطالة .

مصادر الفصل السادس

١- د.حربي محمد موسى عريقات،مبادئ الاقتصاد : التحليل الكلي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، ٢٠٠٦ .

٢- حسام داود و مصطفى سلمان و عماد الصعيدي واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠١ .

٣- د. حسن علي سليمان، اقتصاديات العمل وسياسات الاستخدام، الكويت، ١٩٨٥ .

٤- د. خالد واصف الوزني ود. احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، ٢٠٠٤ .

٥- سوزان لي، ابجدية علم الاقتصاد ، ترجمة : خضر نصار، مركز الكتب الاردني، دون مكان، ١٩٨٨ .

٦- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد ، الطبعة الاولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧ .

٧- د. عادل فليح العلي و هناء هادي محمدعلي وشاؤول ايشو، اقتصاد العمل، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، ١٩٩٠ .

٨- د. علاء شفيق الراوي و د. عبدالرسول عبد جاسم، اقتصاد العمل، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل، ١٩٨٦.

٩- اقتصاد العمل، الطبعة الثانية مزيدة، مطبعة العمال المركزية، بغداد ،١٩٨٩ .

١٠-د. صادق مهدي السعيد، عقد العمل والاجور في الاسلام، بحث منشور في ندوة الاقتصاد الاسلامي، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ، ١٩٨٣ .

١١- د. علي عبدالوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية – تطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥ .
١٢- د. مجيد علي حسين و د. عفاف عبدالجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.
١٣- محمد سلمان محمد، بطالة الخريجين في اقليم كوردستان(دراسة تطبيقية في مدينة اربيل)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٥٢،الجامعة المستنصرية، بغداد، تموز٢٠٠٤ .

4-Belton, M. Fleisher, "Labor Economics: Theory and Evidence ", Prentice Hall Inc., New Jersey, 1970.
5-Delong، J. Bradford, " Macroeconomics ", Int'l ed., McGraw-Hill, Irwin,2002.
6-Smith,W.Stephen,"Labor Economics، First ed., Routledge, London, 1994.
7- Whitehead, Geoffrey, " Economics "، Int'l ed., Heinemann, London, 1988.
8- Zimmermann, Klaus," Frontiers in Economics", Springer, Berlin,2002. .

الفصل السابع

العــولمــة

GLOBALIZATION

❖ مفهوم العولمة: The Concept Of Globalization

شهد عقد التسعينات من القرن العشرين العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في اثارها وتوجهاتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول بالفعل الى قرية صغيرة متنافسة الاطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية واصبح هناك سوقاً واحداً يوسع دائرة ومجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين، واصبح الفاعلون في السوق العالمية ليس فقط الدول والحكومات بل منظمات عالمية وشركات متعدية الجنسية وتكتلات اقتصادية عملاقة .

وتكون الاسواق العالمية وتحركات الاسعار، والتغيرات في حجم ونوعية الانتاج وتوجهات التجارة العالمية وتحركات رؤوس الاموال الساخنة Hot Money التي تستخدم بشكل مؤثر في المضاربة الدولية بخاصة من مضاربي الشركات متعدية الجنسية التي تعمل باستمرار على تخفيض تكلفة النقل والاتصالات وتحقيق التطورات التكنولوجية ومن ثم تحقيق العولمة .

وبناءاً على ذلك فقد انتشرت العولمة (Globalization: التي تعني لفظياً تعميم الشئ واكسابه الصبغة العالمية وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله) على كافة المستويات الانتاجية والتمويلية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والادارية، ومن ناحية اخرى تعددت انواعها ومجالات تطبيقها،

فهناك العولمة الاقتصادية التي تبقى هي الاساس والمنبع لكل الانواع والتي تنقسم بدورها الى العولمة الانتاجية والعولمة المالية، وهذا لاينفي وجود

توابع اخرى للعولمة الاقتصادية حيث توجد العولمة السياسية والعولمـة الثقافيـة والعولمة الاجتماعية.

❖ التعريف بالعولمة الاقتصادية :

عند الاقتراب من تعريف العولمة، فانه لايحصل اتفاق على تعريـف واحـد شامل وجامع لهذا المـصطلح (Globalization) نظـراً لتـشعب المحتـوى الفكري للمفهوم والتي اختلطت فيـه الجوانـب الاقتـصادية مـع جوانـب اخـرى سياسية وثقافيـة واجتماعيـة وتكنولوجيـة ومعلوماتيـة.المـسألة تكمـن في ان العولمة مفهوم ديناميكي يتحرك ويتشكل مع التغيرات العالمية التي تحدث .

رغم ذلك يجب الاشارة الى ان العولمة مفهوم يتجسد و يتـشكل اساسـاً في جانبه الاقتصادي بدرجة اكثر من الجوانب الاخرى الـتي يمكـن ان تعتـبر توابـع للعولمة الاقتصادية حيث ان العولمة الاقتصادية مفهوماً ينتـشر بـسرعة كـبيرة على كافة المستويات الانتاجية والمالية والتكنولوجية و التـسويقية و الاداريـة، ليظهر في العلوم الاقتصادية كاداة تحليليـة لمحاولـة وصـف عمليـات التغـيير الحادثة في تلك المجالات مع الاخذ في الاعتبار ان العولمة هي عمليـة مـستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية و كيفية في مجالات التطبيق المختلفة، و من خلال العمليات الاساسية التي تدور في فلكهـا العولمـة وهـي المنافـسة و الابتكارات التكنولوجية و تحرير التجارة الدولية و التحـديث و انتـشار عولمـة الانتاج و العولمة المالية و هما المكونان الرئيسان للعولمة الاقتصادية من منظور ان الاخيرة تبنى اساساً على مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence.

يمكن القول ان صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة، نظراً لتعدد تعريفاتها والتي قـد تتـاثر اساسـاً بانحيـازات الكتـاب والبـاحثين والمفكـرين

الايديولوجية واتجاهاتهم ازاء العولمة رفضاً او قبولاً ، وللاقتراب من تعريف شامل للعولمة لابد من الاخذ بالاعتبار ثلاث عمليات للكشف عن جوهرها ، وهي:

١- العملية الاولى تتعلق بانتشار المعلومات والثورة المعلوماتية بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس .

٢- العملية الثانية تتعلق بازالة الحدود والقيود بين الدول .

٣- العملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات وكل هذه العمليات قد تؤدي الى نتائج سلبية لبعض الاقتصادات والى نتائج ايجابية لبعضها الاخر .

آليات العولمة :

مع الاخذ بالاعتبار ان العولمة تحدث عبر تكنولوجيا الاتصالات والمنافسة والمحاكاة وتماثل المؤسسات من خلال آليات معينة يطلق عليها آليات العولمة ، ومن اهمها التحديث والثورة التكنولوجية والمعلوماتية .

ورغم كل ذلك فمن الضروري طرح اهم التعريفات التي وردت للعولمة ، فهي محاولة لتعميق الابعاد المختلفة لهذا المفهوم ، بل ومحاولة الخروج بتعريف مناسب يخدم التحليل الخاص . إذ يمكن ايراد بعضاً منها :

يشير مصطلح العولمة Globalization الى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence بين الفاعلين Actors في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي و العلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى و الحجم و الوزن في مجالات متعددة و اهمها السلع و الخدمات و عناصر الانتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل

نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون اشكالاً جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي يتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي .

يمكن القول ان للعالمية تقسيمات عديدة، فقد تكون عالمية مفتوحة لا تخضع لاي قيد، وقد تكون مقيدة وتخضع لشروط معينة . و قد تكون العالمية دينية او علمية او ايديولوجية، حيث انها انفتاح على العالم،وتتمثل بمحاولة نشر فكرة او عقيدة او منهج على مستوى عالمي متقبلة بذلك الاعتراف بالراي الاخر، اي انها تتجه نحو سيادة قيم ومبادئ عالمية بين الامم مثل التي جاءت بها الديانتان الاسلامية والمسيحية اللتان كانتا دعوتان عالميتان، تضمن حقوق الانسان وحرياته الاساسية والتسامح والعدالة وغيرها من المبادئ العالمية .

اما العولمة فانها تتميز بسيادة مذهب السوق العالمية، وانتشار التكنولوجيا والمعلوماتية وازالة كل المعوقات لسيرها في الفضاء الداخلي كانت ام الخارجي، فهي محاولة للسيطرة وتنميط الاذواق بالشكل الذي يكرس لنوع معين من السلوك والاستهلاك والتنمية فارضة ثقافة واحدة، وتحاول فرض واقع جديد عبر الحواسيب وبنوك المعلومات والتي يتحول معها كل شئ الى كائن رقمي .

وبناءاً على ما سبق تبين ان العولمة ليست رديفا لمصطلح العالمية لا من حيث البعد، او المضمون، او الهدف، فضلاً عن انها تتجاوز الاطر المحلية والاقليمية (المحلية : المستندة الى اساس وجود امة . والاقليمية : المستندة الى فكرة الحقوق المتبادلة بين مجموعة من الدول يضمهم اقليم واحد) .

❖ النشأة التاريخية للعولمة:

ان النشأة التاريخية للعولمة ماتزال مثار جدل بين الباحثين والمفكرين، فمنهم من يصفها بانها ظاهرة جديدة، ومنهم من يقول انها عملية تاريخية قديمة مرت عبر الزمن بمراحل مختلفة . سندرس هذا الموضوع بشئ من التفصيل ليتبين لنا فيما اذا كانت ظاهرة حديثة ام تاريخية من خلال الطرح الاتي :

الباحثين في التاريخ، يلاحظون ان هناك قوة عظمى تريد دائماً ان تنفرد بحكم العالم واخضاعه الى مبادئها . فاليونان والرومان والفرس والتتر والامبراطوريات الحديثة كلها كانت تتجه هذا الاتجاه في الهيمنة والسيطرة.

ان هؤلاء انما يتحدثون في حقيقة الامر عن مصطلح العالمية، ويتضح ذلك من خلال طروحات الرواقيين في اثينا في حوالي القرن الثالث قبل الميلاد والذين كانوا ينظرون الى العالم نظرة شاملة من دون وجود لاي عامل من عوامل التمييز والتفرقة، ومن هنا كانت دعوتهم لاقامة المدينة العالمية (المدينة الفاضلة)، حيث يستند الرواقيون الى الفلسفة القائمة على وحدة الكوكب الذي يعيش عليه الجنس البشري الذي هو من اصل واحد .

وتاثر الرومان بهذه المبادئ وبصفة خاصة فيما يتعلق بفكرة **القانون الطبيعي** و **مبادئ العدالة العامة**، إذ قدم شيشرون (١٠٦ – ٤١ ق . م) نظرية تستند الى وجود قانون واحد يسري على جميع الناس من دون استثناء الا وهو القانون الطبيعي الذي يعد **دستور العالم اجمع**، حيث استطاعت روما فيما بعد ان تخضع العالم لفكرة الامبراطورية العالمية . إذاً الرواقيون والرومانيون من بعدهم هم الذين اطلقوا فكرة وجود عالمية واحدة تضم البشر جميعاً ويخضعون لقانون واحد هو سيادة القانون الطبيعي . و قريب مما ذكر، ان الديانات السماوية قد اختلفت في نزعتها للعالمية او دعوتها اليها .

ومن الباحثين من يذهب الى ان العولمة ليست ظاهرة جديدة لكـنهم لا يرجعونها الى القرون البعيدة، بل يرجعون بداياتها الى القرن التاسع عشر مـع بدء الاستعمار الاوروبي لاسيا وافريقيا والامريكيتين، ثم اقترنت بتطور النظـام التجاري الحديث في اوروبـا ، الامـر الـذي ادى الى ولادة نظـام عـالمي متـشابك ومعقد عرف بالعالمية ثم العولمة .

ضمن هذا الاطار يذهب اخـرون الى ان مـصطلح النظـام العـالمي كـان مستخدماً منذ مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ م الذي قاده (مترنـيخ) رئـيس وزراء النمسا ، وجدده (بسمارك) الالماني في سبعينيات القرن التاسع عشر ، ثم تجدد على يد (كليمنصو) الفرنسي في مؤتمر فرساي عام ١٩١٩ . ثم تجدد على يد الحلفاء في يالطة في الحرب العالمية الثانية بمنتصف القرن العشرين .

كان العالم يشهد بين حقبة واخرى مؤتمراً يحـاول رسـم النظـام الـدولي، متخذاً في كل مرة طابعاً يختلف عن الاخر . فالنظام الدولي الذي قام في القـرن التاسع عشر على اثر مؤتمر فيينـا كـان نظامـاً دوليـاً عـسكرياً كولونياليـاً (استعماري) . اما مؤتمر الصلح الذي عقد في بداية القرن العشرين فقد ارسـى نظاماً دولياً امبريالياً ، والان يسعى الغرب الى استبداله بنظام عالمي جديد آخر حيث تشير الدلائل الى ان القرن الحادي والعشرين سيكون راسمالياً اقتصادياً .

الملاحظ ان العولمة تحمل ملامح الظاهرة الراسمالية نفسها ، فـاذا كانـت العولمة تدعو الى زيادة علاقات التبادل الاقتصادي بين الدول، واتساع معدلات انتقال رؤوس الاموال، مع انتشار المعلومات والافكار ، فكل هذه ظـواهر قديمـة قد بلورت الظاهرة الراسمالية، ان استمرار هذه الملامح في ظاهرة العولمـة دليـل على العلاقة بين العولمة وما سبقها من ظواهر راسمالية .

وصلت العولمة الى شكلها المعاصر من خلال مرورها بمراحل ثلاث هي :

- مرحلة المركنتالية (التجارية) والراسمالية التجارية بحدود (١٥٠٠–١٨٠٠م).
- المرحلة الصناعية بحدود (١٨٠٠ – ١٩٥٠ م) .
- مرحلة الراسمالية المعاصرة منذ ١٩٥٠ م الى الوقت المعاصر .

يتضح بان العولمة ليست حقبة واحدة فقط ولكنها مستقبل دائم للراسمالية التي تظهر في كل مرحلة بشكل مختلف، وهي توصف بالتوسع والسيطرة لاخضاع الشعوب الاخرى . وما دامت الراسمالية في تطور مستمر لعمليتها الانتاجية، فمن الضروري التكيف مع متطلبات كل مرحلة من المراحل التي تمر بها، والدور الذي يتطلب تجديداً لوسائلها واساليبها .

ان السمة التي تميز الحقبة التي يمر بها العالم الان، هو انتقال الراسمالية من انموذج الراسمالية الوطنية والمتعدية الجنسية، الى انموذج الراسمالية العالمية، فما شهده العالم هو مجموعة من التغيرات والتحولات في ثمانينات وبداية تسعينات القرن العشرين مؤدية الى اختلال في النظام القديم القائم على القطبية الثنائية (الولايات المتحدة من جهة، والاتحاد السوفيتي من الجهة الاخرى) نحو القطبية الواحدة (هيمنة الولايات المتحدة الامريكية)، فكانت اهم التحولات هي:

١- انهيار اكبر قوة عظمى منافسة وتفككها وانهيار الايديولوجية المضادة للراسمالية (الشيوعية) .
٢- حدوث ازمة الخليج الثانية ما بين ١٩٩٠ – ١٩٩١ .
٣- بروز وبقاء الولايات المتحدة الامريكية منفردة بزعامة العالم بعد سقوط منافستها (الاتحاد السوفيتي) .

٤- دخول الثورة الصناعية لمرحلتها الثالثة، المتمثلة في ثورة العلم والمعرفة واتساعها في كل العالم بشكل لايصدقه العقل .

تداعي النظام الدولي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية (بعد عام ١٩٤٥ م) واعلان مبدأ "نظام عالمي جديد". الذي من اهم ملامحه:

١- وضوح ظاهرة الاعتماد الدولي، والتقسيم الدولي الجديد للعمل .

٢- اتخاذ المشكلات والقضايا طابعاً دولياً او عالمياً .

٣- التبادل الكبير الذي طرأ على مبدأ السيادة الوطنية في مفهومه التقليدي .

٤- انفجار الثورة العلمية والتكنولوجية، التي جاءت بالثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها .

٥- الاعتماد على تكتلات اقليمية متنافسة غير متصارعة، تحاول ان تفرض على العالم وضعاً يتفق ومصالحها .

هكذا تبدو العولمة انها تطورٌ مخطط له منذ اقدم الحقب التاريخية، اي ان لهذه العملية سياق تاريخي ولكن ما يميزها الان كثافة المبادلات بين الدول وسرعة انتشارها فضلاً عن انتشار الثورة العلمية والتكنولوجية وتطورها.

❖ خصائص العولمة الاقتصادية:

التأمل في المحتوى الفكري بل والتاريخي للعولمة يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسة التي تميز العولمة عن غيرها من المفاهيم ذات التحولات الجذرية. اهم تلك الخصائص ما يأتي:

١- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

ان اهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية بدلاً من الشمولية واتخاذ القرارات في اطار من **التنافسية واكتساب القدرات التنافسية** من خلال الاستفادة من **الثورة التكنولوجية و ثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات** وتعميق تلك القدرات المثلة في الانتاج باقل تكلفة ممكنة وباحسن جودة ممكنة وباعلى انتاجية والبيع بسعر تنافسي على ان يتم كل ذلك باقل وقت ممكن حيث اصبح الزمن احد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة . حيث ان العالم يتحول الى قرية صغيرة متنافسة الاطراف ويتغير فيه نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق مع اتجاه الانتاج او عالمية الانتاج وعالمية الاسواق حيث اصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في اماكن مختلفة من العالم واصبحت قرارات الانتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد .

٢- حركية (ديناميكية) مفهوم العولمة:

كثرة التعريفات التي تم التطرق اليها تشير الى ديناميكية العولمة التي تتاكد يوما بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية حالياً وفي المستقبل وان التنافسية تواجه الجميع بما فيها الولايات المتحدة الامريكية التي تسعى هي نفسها وبكل قوة الى امتلاك القدرات التنافسية لكي تستطيع المنافسة مع باقي الاطراف المناهضة والتي تخطو وبسرعة نحو المستقبل مثل الصين.

وتتعمق ديناميكية العولمة عند تامل ان العولمة تسعى الى إلغاء الحدود السياسية والتاثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي بل ان ديناميكية العولمة يمكن ان ترى من خلال ما ستسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الافعال المضادة من قبل المستفيدين من الاوضاع الاقتصادية الحالية حفاظاً على مكاسبهم واتجاه ردود الافعال الصادرة من الخاسرين من تلك الاوضاع وخاصة من الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها. وكشف عن ذلك الاجتماع الخامس لمنظمة التجارة العالمية بالمكسيك عام ٢٠٠٣.

٣-تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

يعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل Interdependence ما اسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الاموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث يتم في ظل العولمة اسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وامكانيات التاثير والتاثر المتبادلين وايجاد نوع من تقسيم العمل الدولي الذي تم بمقتضاه توزيع العملية الانتاجية وبخاصة الصناعية بين اكثر من دولة يتم تصنيع مكونات اي منتج نهائي في اكثر من مكان واحد .

٤-تعاظم دور الشركات متعدية الجنسية:

تجدر الاشارة الى ان الشركات متعدية الجنسية هي شركات عالمية النشاط وتعتبر في كل معانيها احدى السمات الاساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة

من نقل التكنولوجيا . والخبرات التسويقية والادارية وتاكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الانتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والادارية .

يضاف الى ذلك ان تلك الشركات العملاقة ذات الامكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور العائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الانتاجي الى ان يصبح فناً انتاجياً كثيف المعرفة، وبالتالي فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية .

٥-تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في ادارة العولمة:

من الخصائص الهامة للمعولمة هي تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في ادارة العولمة، بخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفيتي سابقاً وبالتالي تلاشي المنظمات الاقتصادية لهذا المعسكر، وانشاء منظمة التجارة العالمية في الاول من كانون الثاني عام ١٩٩٥ وانضمام معظم دول العالم اليها . ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تمثل العولمة اهم سماته بل هي الوليد الشرعي له .

٦-تقليص درجة سيادة الدولة القومية واضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية:

اتسمت العولمة بانخفاض في درجة سيادة الدولة القومية وبالتحديد ادت الى اضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية حيث اضطرت الحكومات في مختلف دول العالم الى الغاء قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير الاسواق حتى قبل ان تتمكن من ايجاد وسائل رقابية جديدة . كما

دلت التجارب على انه ليس في امكان صانعي السياسة الاقتصادية مع اتجاه الاسواق المالية للتكامل ان يجمعوا بين ثلاث سياسات في آن واحد وهي اسعار الصرف الثابتة وحرية حركة راس المال وزيادة سعر الفائدة المحلي قصير الاجل بفارق لا باس به عن مستوى سعر الفائدة العالمي قصير الاجل .

و الخلاصة، انه مع التقدم نحو العولمة فان دور الدولة يتقلص لصالح قوى العولمة في صنع السياسة الاقتصادية الوطنية بما في ذلك تحديد معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي ومستويات التشغيل او البطالة ومستويات الدخل او الرفاهية الاجتماعية وانتعاش او ركود اسواق المال واسعار صرف العملات الوطنية .

❖ انواع العولمة الاقتصادية:

عند البحث في العولمة الاقتصادية نجد ان هذه العولمة تحدث على نطاقين رئيسيين فهي تتبلور بقوة في مجال الانتاج فيما يطلق عليها عولمة الانتاج و التي يغذيها اتجاهين اساسيين:

- **الاول** هو عولمة التجارة الدولية و اتفاقات تحرير التجارة الدولية و يعكس ذلك معدلات نمو التجارة الدولية المتسارعة .

- **الثاني** الخاص بالاستثمار الاجنبي المباشر الذي يزداد بمعدل اسرع من معدل نمو التجارة الدولية .

اما النطاق الثاني الذي تحدث فيه العولمة الاقتصادية فهو النطاق الخاص بالعولمة المالية والذي يعبر عنها النمو السريع للمعاملات المالية الدولية بفعل عمليات التحرير المالي الحادثة، وتلعب الشركات متعدية الجنسيات

وتكامل الاسواق العالمية في مجال السلع وتصاعد الثورة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات بشكل كبير دوراً متزايداً في مجال تعميق العولمة .

ويمكن الحديث عنهما بالشكل الاتي :

اولاً : عولمة الانتاج :

تتحقق عولمة الانتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعدية الجنسية وتتم بدون ازمات ماساوية . وان عولمة الانتاج بدات تقرر انماطاً جديدة في تقسيم العمل الدولي ويرى ذلك بوضوح من خلال التامل في طبيعة المنتج الصناعي حيث اصبحت اية دولة مهما كانت قدراتها وامكانياتها لا تستطيع ان تتخصص في منتج معين بالكامل، وكثيرة هي الامثلة على ذلك فالسيارة مثلاً يتم تجميعها في اكثر من دولة، والاجهزة الكهربائية يحدث لها الشئ نفسه وكذلك الحاسبات الالكترونية، فمثل هذه المنتجات الصناعية يتم تجميعها في اكثر من دولة بحيث تقوم كل دولة من هذه الدول بالتخصص في صنع احد المكونات الرئيسة فقط .

في هذا الاطار اصبحت قرارات الانتاج ومن ثم قرارات الاستثمار، تتخذ من منظور عالمي ووفقاً لاعتبارات الرشادة الاقتصادية Economic Rationality فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، و قد اتاح ذلك فرصاً هائلة للكثير من الدول النامية يمكن اقتناصها وبالتالي اختراق السوق العالمي في الكثير من المنتجات في ظل ما يسمى بعولمة الانتاج .

١- الاتجاه الاول : عولمة التجارة الدولية:

يمكن ادراك هذا الاتجاه من المؤشرات الخاصة بالتجارة الدولية، حيث يلاحظ :

أ- ان التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين بحيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي معدل نمو الناتج

المحلي الاجمالي العالمي، إذ زاد الناتج المحلي الاجمالي العالمي في عام ١٩٩٥ بنسبة ٥٪ فقط، بينما زاد معدل نمو التجارة العالمية في نفس العام بنسبة ٩٪ .

ب- تزايد معدل التجارة السلعية الدولية . إذ بلغ متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات ١١,٢ ٪ في عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٩ وبقيمة بلغت ٧٧٥٩ مليار دولار، بينما بلغ الناتج المحلي الاجمالي العالمي لعام ٢٠٠٠ ما قيمته ٣١١٧١ مليار دولار وبمعدل نمو بلغ ٤,٧ ٪ مقارنة بالعام ١٩٩٩ . معنى ذلك ان التجارة الدولية السلعية تزايدت بمعدل اكبر من ضعفي ونصف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي ١٢,٥٪ للتجارة السلعية بالمقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي البالغ ٤,٧٪ في نفس العام وهو ما يعمق عولمة الانتاج بقوة .

يلاحظ الى جانب المؤشرات اعلاه، ان التجارة العالمية يزداد تحريرها بشكل متزايد وتكتمل تلك العمليات الخاصة بالتحرير من سنة الى اخرى . وتلعب الشركات متعدية الجنسية ومنظمة التجارة العالمية دوراً رئيساً في تعميق هذا الاتجاه.

٢- الاتجاه الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر:

في ظل النمط الجديد لتقسيم العمل الدولي الذي تتوزع بمقتضاه عملية انتاج السلعة الواحدة على دول مختلفة، بناءاً على ذلك تضع الشركات متعدية الجنسية استراتيجيتها الانتاجية والتسويقية بحيث تعتبر العالم في مجموعه سوقاً واحدة سواء كانت سوقاً فعلية ام سوقاً احتمالية ويتحدد دور كل جزء منه في

العملية الانتاجية وفقاً لخطط هذه الشركات و ماتراه متوافراً في كل دولة من مزايا ومقومات مستخدمة في ذلك تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

زاد معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر بمعدل اسرع واكبر من معدل نمو التجارة الدولية او العالمية، حيث كان معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر خلال تسعينات القرن العشرين يصل في متوسطه الى ١٢ ٪ . وكما اشير فان الشركات متعدية الجنسية قادت بقوة هذا الاتجاه لاحداث المزيد من العولمة والتي تنتج بدورها المزيد من التحالفات الاستراتيجية فيما بينها لاحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والاسواق .

ويلاحظ من ناحية اخرى ان من التطورات الهامة في طبيعة الاستثمار الاجنبي المباشر خلال النصف الثاني من التسعينات من القرن العشرين، ان الجزء الاكبر من تدفقات ذلك الاستثمار اصبح ينتج من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود . ويلاحظ في هذا المجال ان دوافع الاندماج والاستحواذ عبر الحدود ترجع الى تفضيل الشركات متعدية الجنسيات لهذا الشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر بالمقارنة بانشاء شركات جديدة نظراً لما يحققه للشركة الام من سرعة النفاذ الى السوق الجديدة والسيطرة على جزء هام منها والافادة من الامكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية للشركة التي يتم الاستحواذ عليها فضلاً عن توزيع المخاطر وزيادة حجم النشاط وبالتالي تدعيم المركز التنافسي للشركة الام على مستوى السوق العالمي، وهكذا يتضح دور الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يتدفق في معظمه اياً كانت صورته من خلال الشركات متعدية الجنسية في تعميق و بلورة عولمة الانتاج.

ثانياً : العولمة المالية :

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الاساسي لعمليات التحرير المالي والتحول الى ما يسمى بالانفتاح المالي مما ادى الى تكامل وارتباط الاسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الاموال ومن ثم اخذت تتدفق عبر الحدود ولتصب في اسواق المال العالمية بحيث اصبحت اسواق راس المال اكثر ارتباطاً وتكاملاً . ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما:

١- المؤشر الاول الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الاسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات الى ان المعاملات الخارجية فيهما كانت تمثل اقل من ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول في عام ١٩٨٠ بينما وصلت الى ما يزيد عن ١٠٠٪ في كل من الولايات المتحدة الامريكية والمانيا عام ١٩٩٦ والى ما يزيد عن ٢٠٠٪ في فرنسا وايطاليا وكندا في نفس العام .

٢- المؤشر الثاني الخاص بتطور تداول النقد الاجنبي على الصعيد العالمي، فان الاحصاءات تشير الى ان متوسط حجم التعامل اليومي في اسواق الصرف الاجنبي قد ارتفعت من ٢٠٠ مليار دولار امريكي في منتصف الثمانينات من القرن العشرين الى حوالي ١,٢ تريليون دولار امريكي عام ١٩٩٥ وهو ما يزيد عن ٨٤٪ من الاحتياطيات الدولية لجميع دول العالم في نفس العام .

ان جوهر عولمة الاسواق المالية هو تحرير حساب راس المال ويقصد بذلك الغاء الحظر على المعاملات في حساب راس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف اشكال راس المال مثل

الديون واسهم المحافظ المالية (Portfolio) والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية و تحرير حساب راس المال، ومن ثم قابلية حساب راس المال للتحويل، ترتبط بالغاء القيود على معاملات النقد الاجنبي والضوابط الاخرى المرتبطة بهذه المعاملات .

آليات العولمة:

تحاول القوى الراسمالية الفاعلة في النظام الدولي، ان تحقق العولمة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وفكرياً وثقافياً وحتى عسكرياً عبر مجموعة من الاليات والوسائل والتي تتمثل في : المؤسسات النقدية والمالية الدولية (مؤسسات بريتون وودز)، و منظمة التجارة الدولية (WTO)، والشركات المتعدية القومية او الجنسية (Multi National Companies)، وحلف الناتو، والمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) .

وعلى وفق ما تقدم يمكن القول ان العولمة الاقتصادية تنطوي على ثلاثة نظم رئيسة هي النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي والنظام التجاري الدولي، ويقوم على ادارة الانظمة الثلاث ثلاثة منظمات اقتصادية عالمية هي : صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) ومنظمة التجارة الدولية (WTO) وتقوم هذه المنظمات بادارة السياسات الاقتصادية للعولمة . فصندوق النقد الدولي يختص بادارة السياسة النقدية، والبنك الدولي يختص بادارة السياسة المالية، ومنظمة التجارة الدولية تختص بادارة السياسة التجارية العالمية.

اسئله الفصل السابع

س١/ عرف الاتى:-

١- العوملة ٢- عوملة الانتاج ٣- العوملة المالية

س٢/ وصلت العوملة الى شكلها المعاصر من خلال مرورها بمراحل ثلاث، ماهي المراحل؟

س٣/ تداعيات النظام الدولى الذى ساد الحرب العالمية الثانية، ماهي ملامحة؟

س٤/ وضح تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في ادارة العوملة.

س٥/ ماهي مؤشرات العوملة المالية ؟

مصادر الفصل السابع

١- بول هيرست، وجراهام تومبسون، ما العولمة : الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم،تعريب الدكتور فالح عبدالجبار، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٧٣، مطابع السياسة، الكويت، ٢٠٠١ .

٢- د . جلال امين، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة اوروغواي ١٧٩٨ – ١٩٩٨، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩ .

٣- جيريمي بريتشير، وتيم كاستيللو، القرية الكونية او النهب الكوني : اعادة البناء الاقتصادي من القاعدة الى الاعلى، ترجمة الحارث النبهان، الطبعة الاولى، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠٤ .

٤- د. سناء كاظم كاطع، الفكر الاسلامي المعاصر والعولمة، الطبعة الاولى، دارالغدير، بيروت، ٢٠٠٥ .

٥- د . عبدالمطلب عبدالحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦ .

٦- د . محسن عبدالحميد، العولمة من المنظور الاسلامي، الطبعة الاولى، دون جهة للنشر، دون مكان للنشر، ٢٠٠٢ .

٧- د. محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية : هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢ .

٨- ميشيل شوسودوفسكي، عولمة الفقر : تاثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة : جعفر علي حسين السوداني، الطبعة الاولى، بيت ا لحكمة، بغداد، ٢٠٠١ .

9 – Sarah Anderson، Tony Clarke، Colin Hines and others, "Alternatives to Economic Globalization: A Better World Is Possible "، International Forum On Globalization، Berrett – Kohler Publishers، Inc., San Francisco، 2002 .

قاموس المصطلحات

اللغة الانكليزية	اللغة العربية
Multiplier effect	أثر المضاعف
Selections	إختيارات
The Types Of Markets	أشكال السوق
Redistribution	إعادة التوزيع
Market Economy	إقتصاد السوق
Economies of Scale	إقتصاديات الحجم
Credit	الإئتمان
Social & psychology Effects	الآثار الاجتماعية والنفسية
Economical Effects	الآثار الاقتصادية
Wage	الأجر
Long Run	الأجل الطويل
Events	الأحداث
Selection	الإختيار، الانتقاء
Tools - Instruments	الأدوات
Land	الأرض
Land (Natural Resources)	الأرض (الموارد الطبيعية)
Full Employment	الإستخدام الكامل
Consumption	الإستهلاك
Basis - Basics	الأسس / القواعد
The Markets	الأسواق
Frame – Framework	الإطار
Interdependence	الإعتماد المتبادل
Free Economics	الإقتصاد الحر

اللغة العربية	اللغة الانكليزية
الأموال الساخنة	Hot Money
الإنتاج	Production
الإنجاز	Implementation
الأنشطة	Activities
الأنشطة الاقتصادية	Economic Activities
الإنفاق	Expenditure - Spend
الإيجار	Rent
البحث	Searching - Research
البدائل / البديل	Alternatives
البطاقات الائتمانية	Credit Cards
البطالة	Unemployment
البطالة	Unemployment
البطالة الاحتكاكية	Unemployment Frictional
البطالة الاختيارية	Voluntary Unemployment
البطالة الدورية	Cyclical Unemployment
البطالة السلوكية	Behavioral Unemployment
البطالة المستوردة	Imported Unemployment
البطالة المقنعة	Disguised Unemployment
البطالة الموسمية	Seasonal Unemployment
البطالة الهيكلية (البنيانية)	Unemployment Structural
البنك الدولي للتعمير و التنمية	World Bank for Reconstruction & Development
البنوك	Banks
البنوك التجارية	Trade Banks

اللغة الانكليزية	اللغة العربية
Central Banks	البنوك المركزية
Data	البيانات
Insurance	التامين
Stabilization	التثبيت - الاستقرار
Analyses	التحليل
Electronic Funds Transfers (EFT)	التحويلات المالية الالكترونية
Allocation	التخصيص
Planning	التخطيط
Intervtion	التدخل
Accumulation	التراكم / يتراكم
Classification	التصنيف
Inflation	التضخم
Inflation	التضخم
Stagflation	التضخم الركودي
Creeping Inflation	التضخم الزاحف
Hyper Inflation	التضخم المفرط او الطليق
Suppressed Inflation	التضخم المكبوت
Application	التطبيق
Progress - Advancement	التطور
Adjustment	التعديل - التسوية
Exposure	التعرض
Differentiation	التفاضل / التفاضلي
Preferring	التفضيل
Fluctuations	التقلب – التارجح

اللغة العربية	اللغة الانكليزية
التقلبات،تذبذبات	Fluctuations
التكاليف	Costs
التنظيم - المنظم	Organization - Entrepreneur
التنفيذ	Execution
التوجيه - الموجه	Directed
التوزيع	Distribution
التوزيع	Distribution
التوقع – التنبؤ	Expect - Predict
الجداول	Tables - Scheduales
الجسدي	Physical
الحاجات	Wants - Needs
الحاجات	Wants (Needs)
الحدية / الحدي	Marginal
الحوالات	Transfers
الخدمة	Services
الخصائص	Characteristics
الخيار	Choice
الدافع	Motives- Motivation
الدالة	Function
الدراسة	Study
الدورة الاقتصادية	Trade (Business) Cycle
الذهني	Mental
الربح	Profit
الرشادة الاقتصادية - العقلانية	Economic Rationality

اللغة الانكليزية	اللغة العربية
Desire	الرغبة
Welfare	الرفاهية
Welfare	الرفاهية
Control	الرقابة
Recession	الركود
Price	السعر
Commodity - Good	السلعة ،البضاعة
Behavior	السلوك
Economic Policy	السياسة الاقتصادية
Fiscal Policy	السياسة المالية
Fiscal & Expenditure Policy	السياسة المالية والانفاقية
Monetary Policy	السياسة النقدية
Monetary Policy	السياسة النقدية
Conditions	الشرط - الشروط
Multi National Companies	الشركات المتعدية القومية او الجنسية
Chiques	الشيكات او الصكوك
Formula	الصيغ الرياضية
Internationalization	العالمية
Supply	العرض
Rationality	العقلانية – الرشادة
Relationship	العلاقة
Quantitive Relationship	العلاقة الكمية
Labour	العمل
Labor (Human Resources)	العمل (الموارد البشرية)

اللغة الانكليزية	اللغة العربية
Operation - Process	العملية
Social Factors	العوامل الاجتماعية
Political Factors	العوامل السياسية
Globalization	العولمة
Purpose	الغرض
Interest	الفائدة
Personal - Individual	الفردية او الشخصية
failure	الفشل
Private Sector	القطاع الخاص
Public Sector	القطاع العام
Labor Force	القوى العاملة
Value In Use	القيمة الاستعمالية
Value in use	القيمة الاستعمالية
Value In Exchange	القيمة التبادلية
Value in exchange	القيمة التبادلية
Value and the Price	القيمة والسعر
Effeciency	الكفاءة
Economic Effecincy	الكفاءة الاقتصادية
Liberalism	الليبرالية – التحرر
Available	المتاح
Variables	المتغيرات
Portfolio	المحافظ المالية (الاستثمارية)
Neutral	المحايد - الحيادي
Engine of growth	المحرك للنمو

اللغة الانكليزية	اللغة العربية
Economic Doctrine	المذهب الاقتصادي
Elasticity - Flexible	المرونة- المرن
Consumers	المستهلكين
Living standard	المستوى المعيشي
Problems	المشاكل
Concept	المصطلح – الاصطلاح
Obsolute	المطلق
Equations	المعادلات
Recent	المعاصر
Informations	المعلومات
Defferentiation	المفاضلة
Barter	المقايضة
Barter	المقايضة
Recommendation	المقترح – المقترحات
Ownership	الملكية
Competition	المنافسة
Competition	المنافسة
Producers	المنتجين
Logic	المنطق
Skills	المهارة
Resources	الموارد
Human Resources	الموارد البشرية
Natural Resources	الموارد الطبيعية
Financial Resources	الموارد المالية

اللغة الانكليزية	اللغة العربية
Advantage	الميزة
Scarcity - Scarce	الندرة / النادرة
Socialist Economic System (Planned or Directed)	النظام الاقتصادي الاشتراكي (الموجه، او المخطط)
Capitalism Economic System	النظام الاقتصادي الراسمالي
Mixed Economic System	النظام الاقتصادي المختلط
Natural Law	النظام الطبيعي
Theory	النظرية
Structural Inflation Theory	النظرية الهيكلية
Digital or E – Money	النقد الرقمي
Money	النقود
Credit Money	النقود الائتمانية
Electronic Money	النقود الالكترونية
Plastic Money	النقود البلاستيكية
Commodity Money	النقود السلعية
Full bodied money	النقود القياسية (نقود ذات مادة كاملة)
Metal Money	النقود المعدنية
Paper Money (Banknote)	النقود الورقية
Money as a medium of exchange	النقود وسيطاً للتبادل
Target - Goal	الهدف
Dynamic Function of Money	الوظائف الديناميكية للنقود
function Financing	الوظيفة التمويلية
Money function	الوظيفة النقدية

اللغة الانكليزية	اللغة العربية
Aware	الوعي ،ادراك
Types of Unemployment	انواع البطالة
The Types of inflation	انواع التضخم
Importance	اهمية
Automotive	بصورة ذاتية
Effect	تاثير
Justifiucation	تبرير
Conflict	تعارض
Special Drawing Rights	حقوق السحب الخاصة
Money Characteristics	خصائص النقود
Labour Unions The Role Of	دور نقابات العمال
Capital	راس المال
Productive Capital	راس المال الانتاجي
Revenue Capital	راس المال الايرادي
Real Capital	راس المال الحقيقي
Monetary Capital	راس المال النقدي
Equilibrium Price	سعر التوازن
Free Competition Market	سوق المنافسة التامة
Foreign Trade Policy	سياسة التجارة الخارجية للدولة
Price Maker	صانع للسعر
International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
The Labour Conditions	ظروف العمل
The Factors Of Production	عناصر الانتاج
Factors Of Production	عناصر الانتاج
Lack	قصور

اللغة الانكليزية	اللغة العربية
Manpower	قوة العمل
Price Taker	متلقي للسعر او اخذ للسعر
Causes Of Unemployment	مسببات البطالة
The Concept of Value	مفهوم القيمة
Holy	مقدس
Criteria - Standard	مقياس، معيار
World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية
Inflation Theories	نظريات التضخم
Job Searching Theory	نظرية البحث عن العمل
Cost– Push Theory	نظرية التكاليف الدافعة
Marginal Utility Theory	نظرية المنفعة الحدية
Demand –Shift Theory	نظرية تحول الطلب
Demand – Pull Theory	نظرية جذب الطلب
Money Deposits	نقود الودائع
In put – Out put models	نموذج المستخدم المنتج
Money Functions	وظائف النقود

قائمة المختصرات

الانكليزية	المختصرات	العربية
Marginal Revenue	**MR**	الايراد الحدي
Marginal Cost	**MC**	التكلفة – الكلفة الحدية
Quantity	**Q**	الكمية
Total Average Cost	**TAC**	التكلفة المتوسطة الكلية / معدل التكلفة المتوسطة
Average Cost	**AC**	التكلفة المتوسطة
Average Revenue	**AR**	الايراد المتوسط
Price	**P**	السعر
Demand Curve،Demand	**DD**	الطلب – منحنى الطلب
Supply, Supply Curve	**SS**	العرض – منحنى العرض
United Nations Development Programme	**UNDP**	برنامج الامم المتحدة الانمائي
International Monetary Fund	**IMF**	صندوق النقد الدولي
World Trade Organization	**WTO**	منظمة التجارة العالمية
World Bank	**WB**	البنك الدولي
General Agreement for Tarrifs & Trade	**GATT**	الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة
International labour Organization	**ILO**	منظمة العمل الدولية
Special Drawing Rights	**SDR**	حقوق السحب الخاصة
Multi National Companies	**MNC's**	الشركات متعددة الجنسية

الفهرست

